الثروة الحيوانية في مصر

(1813– 1854)

د. عبد اللطيف محمد الصبَّاغ

مقدمة :

أكد هيرودوت في مقولته "مصر هبة النيل" على أهمية أحد عناصر الطبيعة في تشكيل الحضارة المصرية، بينما ركز شفيق غربال في مقولته "مصر هبة المصريين" على العنصر البشري، ولاشك أن العنصرين يكمل أحدهما الآخر، والعنصران إلى جانب الأرض والثروة الحيوانية يشكلون أضلاع مربع الإنتاج في مصر عبر العصور، وقد ارتبطت الزراعة بالثروة الحيوانية في إطار تكاملي، فشكلا أهم ركائز الدولة الحديثة، فكان للثروة الحيوانية دور أساسي في عمليات الحرث والري ونقل المحاصيل ودرسها، وتشغيل الطواحين والمعامل والمصانع وجر المدافع ونقل الأحجار وأخيراً توفير اللحوم والألبان. ومن هذا المنطلق يتضح دور الثروة الحيوانية في بناء مصر الحديثة.

وإذا كانت الأرض قد حظيت بقدر كبير من الدراسات، كما لقيت موضوعات الفلاح ومشروعات الري والصرف بعض الاهتمام، فإن الثروة الحيوانية لم تلق أي اهتمام من الباحثين على الرغم من أهميتها القصوى في تلك الفترة.

بدأت الدراسة بعام 1813 عندما أمر محمد علي بمسح جميع الأراضي، وسجل الأراضي الزائدة والبور القابلة للزراعة أبعاديات أو رزق بلا مال، وتطلب التوسع في رقعة الأرض الزراعية مضاعفة المواشي التي تعمل في خدمة الأرض، كما أن سيطرة الدولة على خيرات الأرض الزراعة لم تترك للفلاح سوى مواشيه لاستثمار شبه آمن، لا ينازعه أحد في ملكيته. وتوقفت الدراسة عند عام 1854 بإصدار لائحة الأطيان الثانية ودورها في تثبيت حق التملك في الأرض الزراعية، فبدأ المصريون يطمئنون إلى الاستثمار في الأرض الزراعة، على حساب الثروة الحيوانية. وتتضمن الدراسة خمسة محاور وخاتمة.

أولاً: الفلاح والثروة الحيوانية:

أحدث محمد علي تغيرات جوهرية في نظام ملكية الأرض الزراعية، ففي عام 1808 أمر بانتزاع القرى العاجزة عن دفع الضرائب، وعددها 160 قرية من يد الملتزمين وجعل تقاسيطها بأسماء أولاده وأتباعه، وفي ديسمبر 1812 أمر ابنه إبراهيم بالاستيلاء على أطيان الرزق الموقوفة على أعمال البر والمساجد [1] وفي العام التالي سجلها باسم واقفيها واسم واضع اليد عليها، وفرض عليها الضرائب كسائر الأرض الخراجية، وفي عام 1814 صدر أمر برفع يد الملتزمين على أن تظل أطيان الأوسية بيدهم تعويضاً لهم طوال حياتهم، فأصبحت الدولة على صلة مباشرة بالفلاح، وحددت الدورة الزراعية نوعية المحاصيل التي تزرع تلبية لحاجة السوق،[2] وفي العام نفسه بدأت عملية مسح كل الأراضي الزراعية ورصدها في سجلات بأسماء أصحابها منعاً للتسحب والهرب. [3] وإذا كان الفلاح قد حاول الهروب من زراعة المحاصيل التي احتكرت الحكومة تسويقها، فإن الإدارة كانت له بالمرصاد، فعاقبت من يقتلع القطن ويزرع الذرة بالحبس في الليمان. [4]

اهتم محمد علي بالمشروعات الزراعية؛ من شق الترع والقنوات والمصارف وإقامة الجسور والقناطر، وحاول أن يترك الفلاح المصري لأرضه، لكنه أُجبر في النهاية على تجنيده، بما خلّف آثاراً سلبية على الأرض الزراعية، [5] وإذا كانت الأرض قد زادت قيمتها بداية من عصر محمد علي، فلم تعد تقتصر في إنتاجها على محاصيل استهلاكية تلتهمها الحكومة، بل أخذت تنتج محاصيلاً نقدية، فقد تقيدت هذه القيمة بالأسعار التي تشتري بها الحكومة تلك المحاصيل، أضف إلى ذلك ضبابية علاقة الحكومة بالأرض وموقفها من قضية تملك الأفراد، الأمر الذي ظهر في تقارير المراقبين الأجانب خلال هذه الفترة، فذهب أحدهم إلى أن الباشا كان المالك الوحيد للأرض، يهبها لمن يشاء مقابل تسديد ضريبة الأرض، [6] وأنكر

آخر هذه الصورة ولاحظ أن الباشا ليس المالك للأرض بالمعنى الذي يفهمه الأوربيون، فكل ما يفعله هو تنظيم المزروعات وشراء الحاصلات بالسعر الذي يحدده بنفسه.[7]

وقد تأخر أول تشريع نظم حيازة الأرض الزراعية إلى عام 1847، فيما عُرف بلائحة الفلاح الأولى التي أجازت للفلاح حق رهن الأرض والتنازل عنها للغير أو تأجيرها بسند مدموغ، وحمت الفلاح من اغتصاب الغير لأرضه.[8]

وخلاصة القول أن هذه العلاقة غير واضحة المعالم طوال عصر محمد علي ألجأت كبار الفلاحين إلى الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية، فهي أفضل وأكثر أماناً من الأرض الزراعية نفسها.

والجدير بالذكر أن إصلاحات محمد علي اقتصرت على الأرض الزراعية وما يخدمها من مشروعات ري وصرف، بما يضمن له زيادة الإنتاج، لكن هذه الإصلاحات لم تطل الفلاح بشكل مباشر، فظل الفلاح المصري وأسرته عبيداً مسخرين لخدمة الدولة، تحملوا الكثير من نكبات الدهر في صبر وتؤدة، فبالإضافة إلى تلبية احتياجات الدولة بجيشها ومبانيها وخزينتها لم يسلم الفلاح وأسرته من عنت رجال الإدارة، والبعد الأخير لا نستطيع أن نلقي به على كاهل محمد علي، فيكفيه رده على المظلومين الذين جأروا إليه بالشكوى، وحفظتها لنا الوثائق، ومن أمثلة ذلك؛ تقدمت سيدة ريفية (أم أحمد) بشكوى تقول فيها "كانت لي بقرة مناصفة بيني وبين ولديَّ اللذين التحقا بالجهادية، وسافرا إلى الموره، فباعها شيخ البلد ظلماً لحساب الديوان، وألتمسُ أن يحسب نصيبي على دين زوجي للديوان، وأن يصرف نصيب ولديَّ لأولادهما وزوجتيهما ليعيشوا منه" [9] وتظلمت ريفية أخرى (أم مسعودة) من قرية بني حسن بالمنيا من الإدارة التي أخذت زوجها للخدمة في الأسطول، وأولادها ليعملوا في مباني الإسكندرية وتركتها دون عائل، فأمر ديوان خديوي بمراجعة الدفاتر وإعلامه بمدة عملهم.[10]

وكثيراً ما تكررت شكوى الفلاحين من جور شيخ البلد، فشكا أهالي قرية سنديون أن مشايخ قريتهم يرسلون الفقراء من الأهالي للخدمة في شبرا، ولا يرسلون أقاربهم ومن في حمايتهم، وفضلاً عن ذلك لا يدفعون لهم أجرهم، فصدر أمر كريم بالتحقيق،[11] كما شكا محمد رزق من القليوبية أنه دفع ما عليه من ضريبة، ومع ذلك طلب شيخ البلد منه واحد وأربعين ريالاً وضرب والده حتى كسر أحد أضلاعه.[12] وعندما شكا فلاح من المنوفية من اعتداءات شيخ بلدته حتى اضطر إلى الهرب، أرسله الديوان مع قواس إلى المأمور للتحقيق بنفسه في الواقعة بحضور القواس. [13]

كما تكرر التظلم من الصرَّاف، وهي وظيفة تكاد تقتصر في المجتمع المصري إلى عهد قريب على الذميين، لمهارتهم في العمليات الحسابية؛ فيقول على أبو عيسى شيخ قرية سنهوط شرقية في عريضته "إن صراف قريتنا الذمي يقبض مطلوب الديون من فقراء الناس ويهضمه، وأنه يزرع مائة فدان بتلك القرية يسخر الفلاحين في خدمتها، ولم يدفع مالها"[14]

ومن نجا من الخدمة في الجيش أو الأسطول من الفلاحين لم يفلت من أعمال حفر الترع والمصارف وصيانتها وإقامة الجسور قبيل الفيضان، فإنها جميعاً من الأعمال العامة التي ألقيت على عاتق الفلاح، فيما عرف بنظام العونة أو السخرة الإجبارية مقابل قرش واحد عن كل يوم، فكان نصيب كل فلاح من هذه العمال حوالي شهرين سنوياً يؤديها جبراً تحت سياط رجال الباشا، [15]

حاول محمد علي توسيع رقعة الأرض الزراعية والتغلب على نقص الأيدي العاملة، فأحصى الأرض القابلة للزراعة وقام بتوزيع حوالي مائتي ألف فدان أبعاديات[16] على كبار رجال الدولة والعربان وبعض الأجانب بهدف استصلاحها وزراعتها، فجعل بعضها رزقاً بلا مال، والبعض الآخر أعفاه من الضريبة بشكل مؤقت، فشهد عام 1829 أول أبعادية منحها محمد علي لأحد أعوانه ويدعى ولي

الدين أغا، وقدرها مائة فدان أبعادية بلا مال من أطيان الخرس بناحية شلقان قليوبية، وأمر روزنامجي مصر بإعطاء المذكور سند بالمساحة المحددة، وفي عام 1842 أصدر محمد علي أمراً إلى الروزنامجي غطاس أفندي بإعطاء أصحاب الأبعاديات سنداً يخول لهم الحق في التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة على الوجه الشرعي، وفي لائحة الأطيان الأولى 1846 أعطى محمد علي للفلاح حق التأجير والرهن والمزارعة والتنازل للغير، لكنها ظلت ملكية مفقود بها الثقة، لم تتأكد إلاّ بلائحة الأطيان الثانية 1854م، التي أعطت للفلاح الحق في توريث أرضه لأبنائه ميراثاً شرعياً بشرط أن يقدموا ما يضمن زراعة الأرض وتسديد خراجها. (17)

ومع التوسع في مساحة الأرض الزراعية زادت الحاجة إلى المواشي، فكانت الإدارة تفرض ضريبة على الأهالي فتجمع منهم عُشر مواشيهم، وتُحضر المواشي من السودان، وتُضيق على الجزارين، فتأمر المشايخ بالمرور على محلات الجزارة والسلخانة لشراء الحيوانات التي لم يكتمل نموها عنوة، وتربيتها وتسمينها ثم إعادة بيعها لهم مرة أخرى.(18)

وهكذا كان الفلاح يضطر أمام النكبات المتتالية إلى ترك أسرته في كل مرة لا طعام لها سوى خضروات الأرض، وما يجود به الله عليهم من ألبان المواشي، إن تركها لهم رجال الإدارة، فيصنعون منه الجبن والزبد والسمن، فيبيعون بعضه ويقتاتون البعض الآخر، فكانت المواشي هي سنده في خدمة الأرض، وسند أسرته أثناء غيابه طعاماً ونفقة، لذا كانت الماشية جزء من كيان الفلاح.

ثانياً: أنواع الحيوانات :

اعتمد الإنتاج الزراعي والصناعي وحركة النقل في مصر في القرن التاسع

عشر على ثروة حيوانية ضخمة، قوامها البقر والجاموس والإبل والخيل والبغال والحمير والغنم، ولعل من أهم مشكلات دراسة الثروة الحيوانية، أنه لم يصلنا تعداد لها في فترة الدراسة، وفيما يلي أهم الحيوانات الموجودة في مصر:

البقر والجاموس:

شكل البقر والجاموس عماد الثروة الحيوانية، ويصعب الوصول إلى العدد الحقيقي من هذين النوعين، نظراً لعدم تسجيل الحيوانات في دفاتر، ولاسيما ما يتعلق منها بالأهالي، وإن كان محمد علي قد طلب ذلك في لائحة صادرة في عام 1234هـ/ 1818م، إذ ألزم حاكم كل خُط (إقليم) أن يكون عنده دفتر يتضمن مقدار زراعة الأصناف وأصحاب الزراعة ومقدار المواشي اسم باسم وحصة بحصة،[19] غير أنه لم يصلنا عبر دار الوثائق شيء من هذه الدفاتر، أو بالأحرى لم نصل إلى هذا النوع من الوثائق.

ومن الممكن الوصول إلى تعداد تقريبي للبقر والجاموس من خلال مساحة الأرض الزراعية، التي قال عنها كامبل [20] أنها بلغت عام 1835 حوالي ثلاثة ملايين فدان [21] زادت عام 1840 حوالي مليون فدان آخر، وتوقع أن تزيد المساحة المزروعة بفضل إنشاء الترع الجديدة والجسور [22] فإذا كان الفدان يحتاج إلى رأس وحدة من البقر أو الجاموس، فإن ما تحتاجه الأرض الزراعية لخدمتها حوالي أربعة ملايين رأس من البقر والجاموس، أضف إليها ما تحتاجه المعامل والمصانع، وما يربى بغرض الاستثمار، وهو يعادل أربعة ملايين رأس أخرى تقريباً.ويستخدم البقر والجاموس في أعمال الزراعة من حرث وري ودرس وغيرها، إضافة إلى إدارة عجلة المعامل والمصانع، ويعيش البقر في جميع أنحاء مصر بينما يتركز الجاموس في صعيد مصر، ثم نقل محمد علي أعداد كبيرة منه إلى الجفالك في الوجه البحري. [23] ويتميز البقر بجسم نحيل وقرنان صغيران ولحم ثيرانه أفضل من الإناث، ويربي العربان البقر الوحشي الذي لا يخضع للعمل، أما

الجاموس فحجمه أكبر وقرناه أطول ووبره أقل من البقر ولون جلده رمادي، يميل إلى السباحة في الماء، هادئ الطبع سلس القياد، تدر الجاموسة من 14- 16 رطلاً من الحليب يومياً على دفعتين، ولحمه خشن لا يأكله إلا الفقراء، وهو قوي يتحمل العمل الشاق. [24]

الأغنام والماعز :

يشكل الضأن جزء من الثروة الحيوانية في مصر، والضأن المصري الأصلي صوفه جيد ويحمل مرتين كل سنة ويحمل في كل مرة رأسا أو اثنتين، وجلبت أنواع أخرى من السودان واليمن، وهي مرتفعة القامة كثيرة شحم الذنب وصوفها رديء، لكنها كثيرة اللحم والشحم. أما الماعز فمنتشرة في دلتا مصر، ويتميز بتقوس ذيله وصغر قرناه وطول أذنيه، ولبنه جيد غزير شائع الاستعمال، تجوب قطعانه المدن في أعداد صغيرة، يحلب راعيها لمن يشتري أمام عينيه، وهي شديدة القابلية للتلقيح، تحمل مرتين سنوياً، تعطي في الحمل الواحد من 3- 4 رؤوس، أما ماعز الصعيد فأقل قامة وأطول قروناً وأكثر نشاطاً وأوفر وبراً وأنعم. ويستورد من سنار نوع ثالث قصير القامة جداً قصير الشعر. [25]

حرصت إدارة محمد علي على اقتناء سلالات من أغنام ذات صوف أكثر ملائمة لصناعة الجوخ، وقد لفت نظر الباشا إلى هذه القضية هدية ملك سردينيا، بمناسبة تعيين قنصل لمصر هناك، وكانت الهدية عبارة عن مائة وخمسين رأساً من غنم المارينوس الأسبانية، ذات الصوف المناسب للمصانع الحديثة، وبرفقتها اثني عشر راع، لتعليم العربان الرعاية السليمة لهذا النوع. [26] وبعد فترة أفاد القواص المأمور برعاية الخراف الأسبانية أن مرتب الراعيان الأجنبيان والمترجم ألف قرش شهرياً، وأضاف أن رجاله قد تعلموا تربية الأغنام الأسبانية وقطع الإلية وصنع الجبن، وعلى ذلك طلب عدم تجديد عقد هؤلاء وتحويل هذه الأعمال إلى عهدته.[27] من هنا بدأ اهتمام محمد علي بتربية الأغنام في الجفالك، فكلف

مشايخ العربان بجلب إناث الغنم البلدي في سن سنتين أو ثلاث إلى الجفالك، وإرسال مندوبين إلى سردينيا وأسبانيا لجلب ذكور أغنام مارينوس، لتحسين النسل. (28)

وسعى محمد علي لإدخال صناعة الشال الكشميري، فأرسل إلى محمد الششتري أحد أتباعه في بومباي يطلب شراء 300– 400 رأس من الماعز الكشميري، وإرسالها إلى مصر على السفن المصرية الموجودة بالهند، لاستخدام أشعارها في صناعة الشال الكشميري، لإحياء هذه الصناعة في مصر. (29)

دواب النقل :

ودواب النقل كثيرة أهمها في مصر:

أ –**الإبل :** وبمصر منها نوعان، أحدهما كبير الجسم شديد القوة بطيء الحركة مرتفع الهيئة، لذا يتم تدريبه على الإناخة، مخصص لحمل الأثقال، يحمل ما بين 500 و 600 كجم، وثانيهما صغير الجسم ضامر البطن نحيل رشيق الهيئة سريع الحركة، يصلح لركوب الإنسان مسافات طويلة، ويسمى هجين، وجمعها هجن، ولها خطام من حبل دقيق مثبت في أحد منخاريها ليتحكم فيها الراكب. (30)

ب –**الخيل :** في مصر أنواع عديدة من الخيول، منها النوع العربي الأصيل الوارد من بلاد العرب والنوع الشامي الذي تستخدمه قبائل الكرد وعنيزة، والنوع الوارد من آسيا وأوربا ودنقله في السودان، وقد اختلطت هذه الأنواع فكان نسلها خليطاً مختلفاً، على أنهم يتخذون الجياد العربية الأصيلة للطلوقة، (31) فإن وقعت على أفراس قوية أنجبت نوعاً من الجياد كبيراً قوياً تام استدارة الأعضاء، سيقانه صلبة ومشيته تدل على النبل والعزة، وعيناه يتطيران نشاطاً وحماساً، وهو النوع السائد في مصر،(32) وحرصت الإدارة على جلب أنواع من الخيول مثل القادانا من بحر برا (الخارج) لتحسين نسل الخيول المصرية، وكانت تتابع عمليات التلقيح والتوليد(33)ولم تبخل الخاصة بخيولها المهداة من الخارج في عمليات التلقيح، فأمر

محمد علي باستخدام جواده الأحمر والجواد الأشهب المملوك لسعيد بك في تلقيح عشرة أفراس أصيلة من الموجودة بالإسطبل. [34]

وقد استولى سلاح الفرسان المستحدث في الجيش [35] على الخيول، ولم يبق منها إلا ما يستخدمه الموظفون الأتراك. [36] ومما لاشك فيه أن أعداد الخيول في مصر لم تكف سلاح الفرسان، فقرر مجلس أحكام مصر منع خروج إناث الخيل خارج البلاد، حتى لا يؤثر ذلك على تكاثر هذا النوع داخل البلاد، ويسمح فقط بجلبه من الخارج وبيعه في مصر، [37] فتم شراء العديد منها من أطنه وحلب ببلاد الشام[38] ويذكر كلوت بك أن المصريين يميلون لركوب الأفراس (إناث الخيل) بينما لا يركب العثمانيون سوى الجياد (الذكور) إضافة إلى أن مصر عرفت في القرن التاسع عشر على نطاق ضيق مركبات (حناطير) تجرها الخيول. [39]

ت –**البغال:** دواب بين الخيول والحمير، يفضلها المصريون، وهي مطية العلماء، لأنها تسير بخطوات واسعة سيراً وئيداً متداركاً موزوناً، لا تركض ولا تعدو، بما يضفي وقاراً على راكبيها، ويعدل ثمن بعضها كرام الخيل، وإناثها أسلس قيادة من ذكورها وأقدر على تحمل التعب. [40] كما كانت البغال ركوب أفندية الحكومة، فإذا نفق لدى أحد الأفندية يعد مدير الناحية تقريراً عن الواقعة، ويرسل التقرير مع حجة شرعية ووسم (ختم على جلد) الحيوان النافق إلى ديوان الخديوي، وعلى ضوء ذلك تتحدد مسؤولية موت الحيوان، فإن كانت بسبب يتم خصم الثمن من الأفندي، وإن كانت قضاءً وقدراً تحملت الحكومة، ويصرف للأفندي بدلاً عنه من ديوان المواشي.[41] ثم أصدر مجلس الملكية قراراً إلى المحافظين والمديرين والنظار بأن من تنفق ركوبته من الأفندية قبل مضي ثلاث سنوات من استلامه لها يخصم نصف ثمنها من راتبه، لعدم اعتنائه بها. [42]

د –الحمير: وهي الأكثر عددا والأمثل للنقل في أرض مصر ومناخها، وتمتاز بقوة أبدانها ونشاطها، وكانت تمتلئ بها شوارع القاهرة والإسكندرية للنقل. [43]

وحمير مصر حسنة المنظر، خفيفة الحركة، وأفضلها القادم من الصعيد، والحمير مطية الطبقتين الدنيا والوسطى، كما أنه مطية النساء؛ فلا يكاد يوجد مصري إلاَ وله حمار يحمل أثقاله، وينقله في أسفاره، وفي القاهرة بضع آلاف من حمير المكارية للنقل الداخلي، ولهم مواقف ومشارب، وكذا في سائر المدن، يقوم بتسييرها حمّارة من الأطفال يركضون خلفها يحثونها على السير وتنبيه المارة. (44) كما تستخدم الحمير في أعمال حفر الترع والقنوات والمصارف، فاحتاج العمل في أشغال ترعة المحمودية في أحد المراحل 610 حماراً، لم يكن منها في مصلحة المواشي سوى 150 حماراً فقط، فتم تكليف المديرين في مناطق وجه بحري بشراء الباقي من الأهالي، كل مدير بعدد محدد، وأخذ سند بأثمانها من ناظر المواشي. (45)

ثالثاً: أهمية الثروة الحيوانية في مصر :

للثروة الحيوانية أهمية خاصة في مصر في القرن التاسع عشر، لا باعتباره بلداً زراعياً فحسب، ولكن حركة النقل وتوليد الطاقة في المعامل والمصانع اعتمدت أيضاً على الثروة الحيوانية، وتبلورت أهمية الثروة الحيوانية في مصر إبان عصر محمد علي فيما يلي:

1- أنها المصدر الوحيد للطاقة المستخدمة في مجال الزراعة والصناعة آنذاك، فعمليات حرث الأرض وتسويتها وريها ونقل المحاصيل ودرسها قامت على عاتق الحيوان، فالمحراث والزحافة واللوح والساقية والتابوت والدولاب والنورج تجرها الحيوانات؛ وتُنقل المحاصيل على ظهور الإبل لقاء قرشين ونصف لكل بعير يومياً، ويأكل البعير مما يحمل، وقد تُستأجر الثيران لدرس المحاصيل بالسعر نفسه، وتعتمد معظم أرض مصر في ريها على السواقي؛ فكان في دلتا مصر وحدها حوالي خمسين ألف ساقية، تتطلب ما يقرب من 150.000 ثور، أما رأس

المال الممثل في هذه الثيران يعادل 1.350.000 جنيه، باعتبار سعر الثور تسعة جنيهات، وإذا عملت هذه الثيران بالأجرة فإن إحداها يتكلف يومياً قرشاً ونصف، بما يبين النفقات الباهظة للري. [46] وقد شهد عصر محمد علي تجاربا لاستخدام قوة الرياح، لكنها لم تأت بنتائج مرضية [47]

وفي مجال الصناعة كانت الثيران والخيول مصدر الطاقة لتشغيل الطواحين ومعامل ضرب الأرز وورش صناعة السفن والأسلحة والذخيرة وغيرها؛ ولتقدير حجم المواشي العاملة في تلك المجالات نذكر على سبيل المثال ما ورد بإحدى الوثائق، حيث طلب إبراهيم أغا ناظر مواشي دمياط العاملة في ضرب الأرز خمسمائة وثلاثة ثيران بدلاً من المواشي التي نفقت أو مرضت لبياض أرز عام 1242هـ والمتبقي من عام 1241 فقرر المجلس شراء الحيوانات المطلوبة بمعرفة مأمور طنطا ومأمور منوف وأشمون ومأمور مليج وأبيار، على أن يشترى كل منهم مائة وخمسة وعشرين ثوراً وعهد إلى ناظر قسم محلة دمنه بشراء ثلاثة وأربعين ثوراً واختص ناظر المنصورة بشراء خمسة وثمانين ثوراً وتوريدها إلى المحل المذكور. [48]

وكانت الإدارة تعتمد في توفير التبن والعلف على مديري المناطق، فكان على كل مدير توفير التبن والفول اللازم للحيوانات العاملة في منطقته، أو حصر العملية في أقرب المناطق، توفيراً لأجرة النقل، ولكن الإدارة عدلت عن ذلك لمّا رأت بعض التجاوزات ضد الأهالي، فأمرت "بشراء التبن ولو بثمن غالٍ عن طريق وسيط، لأن تكليف المديرين بتدبيره يستلزم غدر الأهالي" [49]

وتظهر وثيقة ثانية أمر من محمد علي بإرسال خمسمائة أردب فول إلى معمل الطرابيش في فوه، وقاية لمواشيه من التلف. [50] فإذا كان الثور يأكل أردباً ونصف من الفول فإن بالمعمل المذكور ما لا يقل عن 375 ثوراً. وفي وثيقة ثالثة طلب ناظر المواشي 130 ثوراً لإدارة الأشغال الأميرية، وطلب ناظر معمل البنادق

ببولاق ثمانية ثيران لإدارة الدولاب الخاص بثقب مواسير البنادق، فتم جلبها من مديريتي القليوبية والجيزة. [51] وطلب مأمور الديوان الخديوي من ناظر المواشي إرسال اثنين وثلاثين حصاناً لتشغيل طواحين الحكومة بالإسكندرية. [52]

2- تُعد الإبل والخيل والبغال والحمير وسيلة النقل والمواصلات البرية آنذاك ، فكان لمصلحة المرور حيوانات خاصة بها تشتريها من الأسواق المحلية، فأفاد وكيل مصلحة المرور بأن مديرية عموم قبلي أرسلت للمصلحة المذكورة اثنين وسبعين هجيناً تمت الموافقة على اثنين وخمسين منها، قُدِّر ثمنها بمبلغ (25550 قرشاً) وأُعيد أربعة عشر هجيناً لأصحابها لعدم صلاحيتها، وأفاد أن مصلحة المرور ستقوم بتسديد المبلغ المذكور للمديرية. [53] ولا يكاد بيت يخلو من حمار يستخدم في النقل، وتستخدم الحمير والإبل في مصلحة المباني وأحياناً تستخدم الثيران لجر الأحجار الثقيلة التي تستعص على الحمل، فأشارت إحدى الوثائق إلى تشغيل مائة وخمسين بعيراً وخمسين ثوراً في أبنية الإسكندرية، وقد أرسلت جميعها من قبل ناظر المواشي.[54]

وفي حالة عدم توفر دواب نقل في مصلحة المواشي يطلب ناظر المصلحة المذكورة الدواب اللازمة من الأقاليم فيتم توزيع المطلوب من كل إقليم على حده، فبناء على طلب حسن أغا ناظر المواشي الأميرية جمالاً لاستخدامها في المباني والمصالح وأمانة الحج، تقرر جمع ألف وستمائة وخمسين بعيراً من الأقاليم، فخص إقليم القليوبية على سبيل المثال شراء مائة بعير، وأسند الأمر إلى مدير الإقليم لإتمام عملية الشراء بالثمن المناسب وإرسالها إلى الناظر المذكور. [55] كما كانت الخيول تستخدم في جر المدافع والحمير والجمال في نقل الأحجار والرمال اللازمة لبناء الدشم والتلال اللازمة لهذه المدافع، ففي إحدى الوثائق شكا محمد خليفة ضابط المدفع المرابط في طنطا بأنه هو المعهود إليه بالإنفاق على علف دواب المدفع، ويعطي سايس الدواب مرتبه الشهري وبدل ركوبه وخبز يومي وأنه لم

يتمكن من الحصول على هذه النفقات من الحكّام الذين تعاقبوا على طنطا، فلما تحققت الإدارة من ذلك أمرت أن تتحمل الخزينة الخديوية المبلغ الذي أنفقه محمد خليفة ، وأن يكون ناظر المواشي هو المسئول عن تعيين هذا السايس. [56] ومن الوثيقة تتبين أن محمد علي كانت له منظومة دفاعية داخل البلاد، ولم يقتصر في ذلك على فرق الجيش، وأن كل مدفع كانت له حيوانات مخصصة يقوم على خدمتها سايس تحت إشراف ضابط المدفع وناظر المواشي، بما يضيف بعداً آخر على أعداد المواشي المستخدمة في الجيش. وكانت الحكومة تستأجر الإبل أيضاً لسد العجز أو التوفير للميري، فوافق ديوان شورى المعاونة على رأي ناظر جبل الرخام، الذي اقترح استئجار الإبل اللازمة للعمل في الجبل من العربان بدلاً من استخدام مواشي الميري[57] كما استخدمت الخيول والهجن في نقل البريد بين مصر والولايات التابعة لها في عصر محمد علي. [58]وعرفت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر على نطاق ضيق مركبات نقل الأفراد (حناطير) تجرها الخيول، انحصرت في الأسرة الحاكمة وقناصل الدول وكبار التجار وكبار موظفي الدولة ممن أنعم عليهم الباشا بهذه المركبات، كما بدأت تنتشر في المدن عجلات نقل المواد الخام للورش والمصانع تجرها الخيول أو البغال أو الحمير، حسب حجم المركبة وحمولتها[59]

3- استخدام روث المواشي ومخلّفاتها في أمرين:

الأول: تسميد الأرض الزراعية، ويتميز السماد البلدي بأنه غير مكلف، وليس له آثار جانبية، مقارنة بالأسمدة الكيماوية التي ظهرت بعد ذلك، وقد درج الفلاح المصري على تسميد أرضه بروث مواشيه منذ فجر التاريخ وحتى وقتنا الحاضر.

الثاني: تجفيفه واستخدامه وقوداً على مستوى الأهالي والحكومة أيضاً؛ فقد صدر أمر من شورى المعاونة إلى جميع مصالح الميري بالمحروسة "بضرورة تجفيف روث المواشي الزائد عن السباخ (السماد البلدي) بمعرفة فلاحات مستأجرات، وتوزيعه على

المصالح بدلاً من الحطب" [60] وذكر كلوت بك أن البدو يتخذون من بعر الإبل المخلوط بالقش المقطع وقوداً عالي الجودة. [61]

4- تعتبر الثروة الحيوانية مصدراً للمأكل والملبس ، ممثلة في اللحوم والألبان والصوف والوبر والجلود، ولا سيما أن منتجات الألبان إلى جانب خضراوا ت الأرض تمثل غذاءً أساسياً للفلاح، وإن قل اعتماد المصريين على الحيوانات كمصدر للحوم في تلك الفترة لسببين:

الأول: كان الهدف الأساسي من تربية المواشي استخدامها في خدمة الزراعة، فلا تذبح إلا الحيوانات التي انتهت مدة خدمتها، بضعفها وهزالها، فيؤمر بتوريدها للجزارين، كما حدث لثلاثين رأس من الإبل والثيران المسخرة في بناء قنطرة إنشاص الرمل ببلبيس. [62]

الثاني: ضيق ذات اليد، وقد عوض المصري نقص اللحوم بالثروة الداجنة، إضافة إلى ما يصطاده من الأسماك والطيور البرية. [63] وكانت الأغنام والطيور تباع في القاهرة أيام السبت في السبتية والجمعة في الإمام الشافعي وتباع دواب النقل في سوق بوابة حجاج بالسيدة عائشة، أما حيوانات الذبح فينصب لها سوق عصر كل يوم عند مذبح الحسينية. ولم يكن للذبح قبل محمد علي مكان مخصص، لكن عند ترتيب ديوان الصحة بطل الذبح داخل البلد وبُنيَ خارجها مذبحان بجهتي الحسينية والعيون عام 1233هـ/ 1817م. وكان المذبح عبارة عن حوش كبير يحيط به سور، وفيه سقائف تظلل منطقة مبلطة بالحجر يتم الذبح عليها، ولم يكن به مجارٍ للتخلص من دماء الذبح وماء الغسيل، لذا كثرت شكوى الأهالي من الرائحة المنبعثة منه، ولكن لم تبن المذابح مستوفاة الشروط إلا في عصر الخديوي توفيق. وكانت الحكومة تشرف على تشغيل المذابح، وتأخذ على كل رأس تُذبح مبلغاً من المال، [64] كما تأخذ الجلد **للمدابغ الأميرية،** [65]

ويلاحظ أن الإدارة إذا منعت الذبح فترة من الزمن، فلابد أن تسمح به خلال شهر رمضان وفي المواسم والأعياد، فكانت تجلب لهذه المواسم البقر والجاموس والأغنام من السودان بأعداد كبيرة، أو تطلب جمعها من الأقاليم وتحدد ما يخص كل إقليم من كل صنف على حده، ففي عام 1242هـ/ 1826م وبمناسبة قرب شهر رمضان طلبت الإدارة تسعة آلاف رأس من الغنم وألف وثلاثمائة وخمسين رأساً من البقر والجاموس من الأقاليم، فكان نصيب البهنساوية قبلي على سبيل المثال ألفي رأس من الغنم وخمسين جاموسة، تسلم لباش جزار ويؤخذ منه ثمنها لتسليمه لأصحاب المواشي. (66) ويظهر من الوثيقة أن جلب المواشي كان يتم أولاً، ثم ترسل أثمانها فيتم توزيعها على أصحابها، بعد خصم ما عليهم للميري بالطبع.

وكانت الألبان مطلوبة في المدن كما هي مطلوبة في الريف، فرصد علي مبارك في عام 1294هـ (84 زريبة) مواشي حلاّبة مملوكة للأهالي في القاهرة وحدها، كما كان بالقاهرة أحواض من الحجر في فجوة معقودة مزينة بأعمدة وقباب مزخرفة، مخصصة لسقيا الدواب على اختلاف أجناسها، أغلبها بالقرب من الأسبلة، ولها أوقاف للإنفاق عليها (67) وكانت الإدارة تنتقي من الجاموس والبقر أفضل البهائم الحلاّبة ذوات المواليد الجديدة، لتزويد قصور العائلة السَنيّة بالحليب اللازم، سواء قصر النيل أو سراي القلعة أو سراي الإسكندرية، ثم تباع ما جف لبنها وتستبدل بأخرى من ذوي المواليد الجديدة. (68) ويتولى كتخدا حرم القصر وأغواته العناية بتلك الماشي، فإذا حدث بها تلف يخصم ثمنها من رواتبهم، وكان عدد تلك المواشي يزيد على العشرة، فقد جاء بالوثيقة إرادة سنية إلى كتخدا حرم القصر بتغيير الجاموسات الخمس والبقرات الخمس التي انقطعت ألبانها. (69)

وقد امتلك البدو ثروة كبيرة من المواشي لاسيما الأغنام والإبل والخيول، وقد نجحت محاولات محمد علي في وضع اللبنة الأولى لإخضاع البدو لسيطرة الدولة،

فعين مشايخهم وحاسبهم على تعدياتهم واستخدم دوابهم في نقل مهمات الجيش والغلال والأحجار عبر الطرق الصحراوية بالتراضي تارة وبالقوة تارة أخرى. كما استعان بأولي الخبرة منهم في تربية مواشي الحكومة وعلاجها واستيراد المواشي من الخارج.[70] ويتخذ البدو من صوف الغنم ووبر الإبل ملابسهم وخيامهم وفرشهم وسجاجيدهم، كما أن لبن النوق يقدره العرب فمنافعه العلاجية والصحية عظيمة.[71]

رابعاً: وسائل محمد علي للعناية بالثروة الحيوانية :

اعتنى محمد علي بالثروة الحيوانية، وبخاصة في مصالح الحكومة والعُهد والجفالك بعدة وسائل منها:

تخصيص مصلحة للمواشي:

خصص محمد علي مصلحة للمواشي، وجعل لها ناظراً وعُمّالاً وكلافين، وحدد مهمتها في توريد الحيوانات اللازمة لآلاي السواري وللأشغال الأميرية، من طواحين ومضارب ومعامل وورش ومصانع وغيرها،إضافة إلى الجفالك والعهد؛ فعلى سبيل المثال أمر محمد علي باشا بأن "يؤخذ من مصلحة المواشي الثيران اللازمة للعربيات المخصصة لنقل الأحجار الخاصة ببناء ورشة الورق، وأن يجمع من الأهالي الحمير اللازمة لنقل الرمال بأجرة معقولة". [72] وتأتي إليها الحيوانات اللازمة من الأسواق المحلية ومن الخارج، ويتم وسم حيوان الميري بختم ساخن يترك أثراً على الجلد في مكان واضح، يبين تبعيته للميري، وتطلب الجهات الإدارية هذا الختم ضمن جلد الحيوان في حالة نفوقه،[73]

وفي عام 1836 قسَّم محمد علي مصلحة المواشي إلى قسمين؛ إحداها لحيوانات النقل؛ الجمال والخيول والحمير والبغال، نظارة على أفندي جركس، وثانيها للثيران نظارة حسن أفندي أرنئوط. [74] وأمر بأن يصرف لمواشي الميري ما

تحتاج إليه من غلال من شون الحكومة بالثمن المقرر مضافاً إليه ثلاثون بارة [75] عن كل إردب، على أن يحصل ناظر الشونة على وصل بالقيمة. [76] مع مراعاة النظافة حول مواشي الميري ورش الماء حولها في فترة الظهيرة، وقاية لها من أمراض الحر، وعينت الإدارة مأمورين للإشراف على عمليات النظافة، وصدر أمر بهذا الخصوص تم توزيعه على كافة الجهات. [77]

وقد خُصص بمصلحة المواشي ناظر للخيول يتابع عملية شرائها وتوزيعها على الآليات العسكرية، ثم يضع كشفاً في نهاية العام بإجمالي الخيول المشتراة، والموزع منها على الجهات والمتبقي لديه. [78] وفي حالة نفوق أحد الخيول يرسل أمير لواء الخيالة قطعة الجلد الموسومة إلى ديوان الجهادية للتحقق من النفوق أولاً ثم التحقيق في الواقعة، [79] ويفضل أحياناً استخدام البغال على الخيول لقوة تحملها، الأمر الذي يظهر في طلب مدير ديوان البحر ثلاثين بغلة من ديوان المواشي، وفي حالة عدم وجودها يُرسَل خمسة وخمسون حصاناً لنقل المدافع الواردة من أوربا ونقل الحجارة اللازمة لإنشاء حصون واستحكامات. [80]

وفي حالة عدم وجود حيوانات في ديوان المواشي تصدر الأوامر لمديري الأقاليم بشراء الحيوانات اللازمة من الأسواق المحلية، فلمّا احتاجت مضارب دمياط إلى مائة وتسعة وستين ثوراً، لبياض الأرز المتبقي من محصول عام 1832 صدر أمر إلى كل من حكمدار الغربية ومدير الشرقية، بشراء الحيوانات المطلوبة مناصفة وإرسالها إلى دمياط. [81] وفي عام 1836 صدر أمر إلى مدير الشرقية "بصرف مبلغ 23475 قرشاً من خزينة المديرية لناظر قسم ههيا، لشراء المواشي والمهمات اللازمة لزراعة 1086 فداناً من أطيان الأبعدية باسم أولادنا البكوات"[82]

إنشاء الجفالك والعُهد :

وجد محمد علي في الأبعديات التي أنشأها عام 1814 نظاماً للمزارع

الكبرى، تحتاج إلى أيدي عاملة أقل من المساحات المفتتة المسندة مباشرة للفلاحين، وعندما اتفقت مصالح الدولة العثمانية وبريطانيا في بلطه ليمان على التصدي لسياسة محمد علي الاقتصادية. [83] وجد محمد علي في توسيع رقعة الأرض الزراعية واستحداث نظام الجفالك والعهد [84] فرصة لاستمرار السيطرة في يده، في مواجهة التجار الإنجليز، حيث تورد هذه المساحات محاصيلها لشون الباشا الحكومية.[85]

والجفلك يعني في التركية حقل يحتاج إلى ثورين يعملان فيه، ثم تطور مدلوله ليشمل الأرض ورأس المال (قطعان المواشي وأدوات الإنتاج والمباني) وبدأت في مصر في عصر محمد علي بأرض وهبها لنفسه ولأسرته، وظلت معفاة من الضرائب حتى فرض عليها سعيد باشا العشور. [86] وبنهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر تحولت معظم الجفالك إلى أواسي أي رزق بلا مال، باسم محمد علي وأبنائه وبناته؛ منها على سبيل المثال أواسي باسم محمد علي باشا مذكورة بدفاتر حفظت في ديوان الروزنامجة بجفالك كفر الشيخ والبحيرة والشرقية والدقهلية ووجه قبلي بلغ إجمالها 152624 فداناً،[87] وإجمالي أطيان خديجة هانم كريمة محمد علي باشا في تسع قرى [88] بلغت 12582 فداناً، وبلغت أطيان زينب هانم كريمة محمد علي في عشر قرى 12186 فداناً، وقُدرت أطيان سعيد بك في سبع قرى بنواحي ولاية الغربية 18788 فداناً.[89]

وبلغت أراضي العُهَد في أواخر عصر محمد علي مليون ومائتي ألف فدان تقريباً، معظمها في الوجه البحري، لم تستأثر أسرة محمد علي إلا بثلث هذه المساحة تقريباً، وقد أفرز نظام العُهَد عائلات تضخمت أملاكها على حساب صغار المزارعين، استثمرت أموالها في الزراعة وتربية المواشي، من هذه العائلات الشواربي التي استأثرت بعهدة قليوب، فأصبحت الأسرة المذكورة في عهد الخديوي إسماعيل تملك أربعة آلاف فدان من أصل سبعة آلاف فدان هي إجمالي مساحة

المنطقة. أما السيد أباظة فتسلم عهدة عشرين قرية في الشرقية ، وعند وفاته عام 1875 كان يمتلك حوالي ستة آلاف فدان في خمس عشرة قرية، وتسلم البدراوي (باشا) عهدة أراضي سمنود غربية، فبلغت أملاكه بها حوالي 1400 فدان، منحها للأوقاف قبل موته.[90]

ويعين للجفلك أو العهدة ناظر وكاتب ومفتش جورنالجية [91] وميرباخور (رئيس إسطبل) وكلافين (خدم للمواشي) وشيخ كلافين، وقد يكون له طبيب بيطري ومساعد أو يشرف الطبيب على أكثر من جفلك. [92] كما يعين مأمور للحفاظ على الأمن في منطقة الجفلك أو العهدة، بما فيها ممتلكات الأهالي، فلما ضبط أحد الجناة متلبساً بسرقة جاموسة أحد الأهالي واعترف بجنايته، حكم عليه مأمور الجفلك بالسجن سنة وإعادة الجاموسة، ورفعت القضية للجمعية الحقانية للتصديق، فشددت العقوبة لكونها المرة الثانية. [93] ولكل جفلك أو عهدة خولي يتسلم المواشي في الصباح، ويشرف على تشغيلها وإعادتها في آخر اليوم، كما يشرف على تشغيل العمال في أرض الجفلك، من ري وحرث وبذر ورعاية وحصد وغيرها.[94]

ولم يكتف محمد علي بهذه المنظومة، فكان يرسل من طرفه مفتشون بشكل سري ومفاجئ إلى الجهات يتحسسون معاملة المواشي ومقدار ما يصرف لها من مؤن، فإن وجدوا تقصيراً من أحد عُوقب بالحبس في الليمان، [95] كما حرصت الإدارة على حماية فلاحي العهد من جشع التجار، فعندما لاحظت استغلال التجار لفقر صغار الفلاحين وشراء محاصيلهم قبل نضجها بأسعار مخفضة، أرسلت إلى المديرين لمراقبة الأمر ومنعه تماماً، مع منع تحصيل أي نقدية فوق طاقة الفلاح، وإفادة الإدارة بأية تجاوزات يتعرض لها الأهالي، وكان المتعهدون يُحصِّلوا ما تبقى من ضرائب الأرض التي هجرها أصحابها من باقي المزارعين، فأمر محمد علي

بإبطال هذه العادة، فلا يُحصّل من الفلاح إلا ما هو مفروض عليه فقط، وإن جاء هذا التدخل من جانب الإدارة متأخراً (عام 1847).[96]

وكان محمد علي يستعين بأُولي الخبرة في تربية الحيوانات لمعاينة أراضي الجفالك المستصلحة، وتحديد مدى صلاحيتها لتربية المواشي، ويتعاقد معهم على رعايتها.[97] واستخدمت إدارة الجفالك حريماً من الفلاحات للحلب وصناعة المسلى البلدي، تورد لخزينة الميري أولاً بأول.[98] واستخدمت الإدارة في الجفالك أفراداً من الفلاحين، حُمّلوا بأعباء كبيرة، فكثرت الشكوى من هروبهم.[99] وحاولت الإدارة الاستفادة من العبيد السودانيين في زراعة الجفالك، لكنهم كانوا يهربون إلى حانات (البوظة) في القاهرة، ويحترفون السرقة وخطف ما بأيدي الناس، في الشوارع، حتى غدت ظاهرة أزعجت الديوان، فتقرر إلحاقهم بأورطة العساكر ذوي العاهات المنتدبة للحراسة.[100]

ويخصص في كل جفلك أو عهدة دوّار من حوشين، كل منها على مساحة فدان، أحدهما مسقوف لمبيت الحيوانات، والآخر مكشوف به مخازن للتبن والعلف وأحواض للشرب. وتغرس الأشجار في الفناء المحيط بالدوار، وحول أحواض الشرب وعلى الجسور والسواقي والطرق، لتنقية الهواء وتوفير الظل والاستفادة من الأخشاب. وأفضل الأشجار لتحقيق هذه الأغراض الجميز واللبخ، لنموهم السريع وقابليتهم للتمدد وأوراقهم العريضة.[101] وحاول محمد علي توفير ما يلزم لحيوانات الجفالك من المنطقة ذاتها توفيراً لنفقات النقل، فعندما اعتذر مدير الجيزة عن عدم قدرته على توفير الفول اللازم لحيوانات الجفالك في مديريته وبّخه محمد علي قائلاً "إن الأعذار التي سردها في قلة الفول في مديريته كأعذار تارك الصلاة، فعليه أن يدبر الفول اللازم لجفالك مديريته من نفس مديريته ويرسله إلى المحال اللازمة "[102]

وإذا كانت الجفالك والعهد أصبحت حقلاً خصباً للاستثمار في الإنتاج الحيواني، فقد عانت في البداية من نقص المواشي، فصدرت الأوامر لمصلحة

المواشي بإرسال ما تطلبه الجفالك والعهد، ثم تطلب من الجهات السداد، [103] وفي حالة عجز المصلحة عن الوفاء بالمطلوب صدرت الأوامر لشراء المواشي اللازمة من الأسواق المحلية، عن طريق لجنة يشكلها مدير الإقليم ويشرف عليها، [104] ويتم وضع دمغة الميري علي المواشي التي تم شراؤها، كما استُخدم الفلاحون في الجفالك والعهد بأجر مالي أو عيني يقدر بسدس المحصول. [105]

وجلبت الحيوانات من جميع أنحاء مصر لعمار الجفالك، فعلى سبيل المثال ورد في صدر أحد الأوامر "إحضار ألفي ثور من الوجه القبلي لزراعة جفالك الدقهلية، ولزم من تمر بأراضيهم أن يقدموا لها ما يلزمها من غذاء، ويؤخذ بها رجعة (إيصال) من الأغوات المرافقين، وتسليمها لديوان المديرية لخصمها لأربابها على طرف الديوان" [106] أما مواشي الفلاحين الخاصة فلا يسمح بتشغيلها في الجفالك والعهد إلا بأجر وبرضى صاحبها؛ وكانت لائحة زراعة الفلاح (1830م) قد ألزمت المتعهد أو الشيخ الذي يقوم بتشغيل مواشي الفلاحين بعهدته أن يدفع أجرتها، وإن سخرها رغماً عن الفلاح، يُغرّم بدفع الأجرة مضاعفة، فلما زادت تجاوزات المتعهدين قرر المجلس العمومي منع تشغيل حيوانات الأهالي في العهد نهائياً. [107]

وبعد استكمال ما كان يلزم لشغل الجفالك من حيوانات، استمر تزويدها بمزيد من الحيوانات، بهدف زيادة الإنتاج وتحسين السلالات، لذا كان التأكيد دائماً على المسئولين "بإجراء عملية التشميم والتنطيط [التلقيح] مرة كل جمعة، لأجل تكثير النتاج، حسب المرعي في جلب إناث المواشي بجهات الجفالك والعهد" [108] وكلف محمد على بغوص بك باختيار خبراء أجانب من العاملين في مصر لشراء حيوانات من الخارج، بهدف تحسين النسل وسد العجز في الأشغال؛ فبعث بغليون بيلان إلى مرسيليا، فأحضر سبعمائة وسبعين ثوراً تم توزيعها على الجفالك. [109] وأرسل الخواجة ساكني لجلب حمير وبغال من إنطالية، وإرسالها إلى مفتش

الجفالك لتوزيعها، وعرض حوافظ أثمانها على الأعتاب السنية.[110]

ومن إحدى الوثائق نتبين طلب محمد علي من مأمور الجيزة " شراء ثلاثة آلاف حمل تبن، باعتبار الحمل مائتي أقة، لعليق دواب إبراهيم باشا بقريتي بركة الحج وقبة الغوري وأخذ الثمن من خزينة الباشا وإعطائه لأصحابه" [111] فإذا أكلت الرأس الواحدة أربعة أحمال من التبن في موسم الصيف والخريف، وفي الشتاء والربيع تأكل البرسيم، فإن الكمية المذكورة تكفي حوالي 750 رأساً، بما يوضح حجم الثروة الحيوانية لدي إبراهيم باشا في القريتين المذكورتين فقط.

كما كانت تتم عملية تربية الخيول في الجفالك والعهد بأعداد كبيرة، الأمر الذي يظهر في طلب طبيب مواشي عُهدة نوى قليوبية سبعة آلاف مسمار لحدو خيول العهدة.[112] فإذا افترضنا أن الحصان يحتاج ما بين 12– 15 مسمار فإن الخيل الموجودة بالعهدة يقارب الخمسمائة حصان.

وقد عهد محمد علي إلى بعض نظّار الأقسام في شمال الدلتا بشراء نعاج (إناث غنم) على ذمة الميري، وتربيتها بمناطق البراري الصالحة للرعي، فأمر على أغا ناظر نبروه وأحمد أغا ناظر بيلا بشراء نعاج بمبلغ خمسمائة كيسة [113] وأن يخصص لهم رعاة وثلاثة مشايخ للملاحظة، كما أمر ناظر فارسكور وشيخ ميت أبو غالب بشراء ستة آلاف نعجة على ذمة الميري وتربيتها مقابل نصف النتاج. وأمر بغوص بالتوصية لإحضار مائتين وخمسين كبشاً استانبولي لتلقيح الأغنام المذكورة.[114]

استيراد المواشي:

مع زيادة رقعة الأرض الزراعية في عصر محمد علي والتوسع في إنشاء المصانع والمعامل، غدت ماشية مصر غير كافية، لذا قام محمد علي باستيراد المواشي من الخارج لسد العجز، فاتجه بداية نحو السودان، التي ضمها عام 1820م، وإن كانت محاولاته لتجنيد أهالي السودان قد باءت بالفشل، فإن الأمر قد

اختلف تماماً بالنسبة لاستيراد المواشي، فتم إنشاء ديوان مأمور المواشي بدنقلة، لشراء اللازم منها وإرسال فاتورة بثمنها لمصلحة المواشي بمصر. كما تم إنشاء "مصلحة المواشي السودانية" بالجيزة، لاستقبال المواشي وتوزيعها على الجهات. وأهم أنواع المواشي المستوردة من السودان البقر والإبل.[115]

وقبل جلب المواشي كان يتم الاتفاق مع الموظفين على طول الطريق لتدبير العلف والماء اللازم، فعندما اقترح الكتخدا جلب عشرة آلاف رأس من بقر كردفان لتعويض ما أودى به المرض من المواشي في الوجهين البحري والقبلي، اشترط المجلس في قراره أن تتخذ التدابير الكفيلة بوقاية المواشي مخاطر الجوع والعطش على طول الطريق [116] ثم أنشأت الحكومة عشرين محطة على طول الطريق من دنقلة إلى الجيزة، عينت لكل منها كاتب وناظر وكلافين، وكانت تخبرهم كل مدة بالمأمورين من قبلها بإحضار المواشي من السودان، فيقدمون لهم المؤن اللازمة والمعونة على طول الطريق من محطتهم إلى المحطة التي تليها، على أن يأخذ ناظر المحطة سندات بكل ما قدمه لهم، لخصمه من مال الميري، أما الحيوانات التي أصابها الهزال فإما أن تباع للأهالي بالصعيد قبل وصولها القاهرة، وإما أن تبقى بالمحطة حتى تسترد قوتها، ثم يرسل بها مأمور مخصوص. [117]

أما عن طريقة التعامل مع المواشي السودانية، فيقرر مجلس الأطباء بيع أو ذبح كل ما هو مريض أو كبير السن أو به عرج من المواشي السمينة التي لا تصلح للأشغال، فإن كانت ضعيفة تتغذى ثم تباع أو تذبح، ويتم الاحتفاظ بصغير السن القوي منها للجفالك والعهد، [118] وبمناسبة عيد الأضحى كل عام كان يتم جلب حوالي ألفي رأس بقر سوداني تباع لمتعهدي السلخانات والجزارين بالمزاد العلني، وتورد أثمانها إلى خزينة المالية. [119] أما المواشي المرسلة إلى الجفالك فيراعي أن ترسل البقرات السمان إلى الجفالك البعيدة مثل كفر الشيخ ونبروه والمنوفية، أما البقرات العجاف فترسل إلى جفالك القليوبية لقربها. [120]

وقد واجهت الإدارة صعوبات مع المواشي المستوردة من السودان أساسها عدم التكيف مع البيئة الجديدة، فحاولت الإدارة التغلب عليها فيما يتعلق بالإبل بتعيين رعاة لها من عربان الأقاليم الوسطى، وتظل بيدهم ريثما تتعود على مناخ تلك المناطق كمرحلة مناخية انتقالية. [121] أما فيما يتعلق بالبقر أوصى أطباء البيطري بإطعام البقر القادم من السودان ذرة عويجة (رفيعة) أفضل من الذرة الشامية، لاعتيادها عليه في موطنها الأصلي. [122]وكانت الإدارة تفاضل بين ذبح المواشي وبيعها حية للأهالي وفق مصلحتها أو حجم مكاسبها، فطلبت من موظفيها بالأقاليم " ذبح خمسة أو ستة ثيران سمان من المواشي القادمة من السودان، وبيع لحومها ثم إرسال كشف عن القيمة التي بلغها كل ثور، ومقارنتها بما يتم بيعه من الأصناف ذاتها حية، لمعرفة ما ينفع الميري" [123]

ولم تكن السودان هي المصدر الوحيد لجلب المواشي إلى مصر، وإنما تم جلبها من بلدان أوربا – حسبما تقدم– ومن بلاد الشام والأناضول، فتذكر إحدى الوثائق "بخصوص رغبة الجناب العالي شراء ثيران من الأناضول، وتكليف دولة إبراهيم باشا بإرسال حوالة إلى استانبول لشراء الحيوانات اللازمة، نظراً لأن دولته سدد ما عليه للبنك" [124] والوثيقة تدل –علاوة على استيراد ثيران من الأناضول– على تعاملات بنكية للباشا وولده مع بنك في استانبول عام 1844م أي بعد معاهدة لندن، وأن الباشا كان مديناً للبنك المذكور، لذا لم يرسل الحوالة باسمه. أما قطاع الأغنام فلا يمكن إهماله، فالبدو يعتمدون عليها اعتماداً كاملاً. وقد أصدر محمد علي أوامره بتسمين الكباش ذات الصوف الرديء للذبح، بإشراف الأطباء البيطريين أو الخبراء من البدو، [125] واعتمد في تحسين السلالات على أغنام المارينوس المستوردة من بيدمنت وأودسا. والصنف الأخير ذا قيمة عالية، دلت عليه إنعامات محمد علي من هذه الكباش على رجال دولته. [126]

تشجيع تربية المواشي:

استعان محمد علي بعدد كبير من الأجانب والأتراك وبعض المصريين لمعاونته، وأنعم عليهم بأبعاديات، وأعطاهم سندات بها لتأمين حقوقهم، [127] فتخصص بعضهم في تربية الجياد، والبعض الآخر في تربية البقر والجاموس، إذ تفيد إحدى الوثائق السماح للخواجة تبالدي توريون بوضع مواشيه في إسطبل المواشي الأميرية إلى أن يبني إسطبل جيد لها. [128] ومن وثيقة أخرى نتبين تصفية تركة أنطون مانولي لصالح الخزانة، لوفاته دون وريث، وذلك في حضور قنصل اليونان، حيث بيعت مواشي من التركة بمبلغ 75000 قرش، [129] وهو ما يعادل حوالي مائة رأس من البقر والجاموس، حيث كان ثمن الرأس يتراوح بين 800– 900 قرش، ولاسيما أن الوثيقة لم تثبت ثمن أرض زراعية ضمن التركة، بما قد يوحي أن المذكور كانت له حظيرة مواشي حلابة.وسمح محمد علي للخاصة بالاستفادة من الحيوانات المستوردة على ذمة الميري، وخصم ثمنها فيما بعد من محصول أبعادياتهم؛ فأمر بإعطاء صبحي بك نجل سامي باشا [130] أربعين رأساً من الحيوانات الواردة من الخارج، وإرسال حوافظ بأثمانها إلى معاون أول ديوان مصر الملكي لخصمها من محصول أبعادية صبحي بك، [131] كما استجاب محمد علي لطلب كتخدا باشا باستيراد ستة خيول لحسابه على ذمة ديوان التجارة، ثم أمر بتحصيل ثمنها منه بعد وصولها. [132]

وساعد محمد علي كبار موظفيه في توفير أعلاف مواشيهم ومستلزماتها عن طريق رجال إدارته المختصين، فعلى سبيل المثال أمرت المعية السنية بصرف الشعير اللازم لعلف حيوانات ثابت أفندي، أحد كبار موظفي ديوان المعاونة، على أن يخصم مقابل ثمنها من محصول أبعاديته. [133] والشيء نفسه يتم عند تنقل مواشي الخاصة، من بلد إلى آخر دون عناء؛ فصدر أمر من محمد علي باشا بنقل دواب نجيب أفندي قبو كتخدا من الإسكندرية إلى القاهرة بمعرفة كبير سواسي محمد علي باشا، تضمنت جياد (غير محددة العدد في الوثيقة) واثنين وثلاثين

رأساً من الإبل والبغال، وصدر أمر إلى نظّار الأقاليم التي سيمرون عليها بتوفير المأكل والمشرب وخصم الثمن على الميري، ثم تقوم المالية بتحصيله من صاحب الدواب. [134]

أما عن صغار المزارعين غير القادرين على شراء مواشي، فقد طلب محمد علي من مديري الأقاليم بحث حالة الفلاحين، وتحديد المزارعين الفقراء، غير القادرين على شراء ماشية، لتسليفهم المبالغ المطلوبة للشراء، ثم تسديدها للحكومة بعد ذلك، من أثمان محصولهم، فتشير إحدى الوثائق إلى طلب ناظري فوة وكفر مجر (بمديرية الغربية) سلفة لشراء دواب لزراعة الأرز، فصدر أمر عال لمدير طنطا أن يتوجه من قرية إلى أخرى يتفقد تسديد الفلاحين لأموال إعانة شراء المواشي عن الأعوام السابقة، قبل صرف الإعانة الجديدة. [135] كما راسل محمد علي مدير ثلث الغربية بأنه "سيرسل له أربعة آلاف كيس نقد، [136] لشراء دواب لفقراء الناس (المزارعين) ولأجل الجفتلكات" [137]

وكثيراً ما قررت الإدارة تربية أغنام في بعض المناطق، على ذمة الميري أو لحساب الخاصة، فعلى سبيل المثال أرسلت الإدارة أربعمائة رأس غنم إلى مديريتي الدقهلية والغربية لتربيتهم على ذمة الميري، وكلفت كل مدير بالمسؤولية المباشرة في رعايتهم، [138] فتم اختيار رعاة للأغنام الواردة من أوربا من عربان أولاد علي بمرتبات شهرية وكسوة سنوية، وعين الشيخ إسماعيل ناظر شونة الغلال ناظراً عليهم، [139] وتقرر بناء محلات لإيواء هذه الأغنام يشرف على تصميمها الخواجة هامون (مدير الطب البيطري) بنفسه، أما عملية المقايسة والبناء فتتم بمعرفة ناظر الأبنية، على أن تطلب المهمات من ناظر مجلس الملكية، فيرسلها عاجلاً إلى الجهات. [140]

وبعد فترة من الزمن تطلب الإدارة استخراج كشوف محاسبة من دفاتر المديريات بالنفقات التي صرفت على الأغنام بالمديرية ومقدار ما أنتجته من

الصوف والألبان والنتاج، على أن تكون كشوف الأغنام البلدي منفصلة عن المارينوس، مع تحديد حجم المكسب والخسارة لكلا الصنفين. [141]

وفي براري كفر الشيخ كانت تربى أغنام لحساب محمد علي باشا، فلما كثرت شكاوى الأهالي من تعدياتها على مزارعهم وإضرارها بمحاصيلهم، ولم تجدي معاقبة رعاتها قرر محمد علي نقل الأغنام المذكورة إلى براري البحيرة بعيداً عن مزارع الأهالي منعاً للضرر. [142] واستعانت الإدارة بواحد من ذوي الخبرة (الحاج سلمان) رشحه ناظر الأغنام، لكي يخصي الأغنام غير المناسبة للتلقيح، دون أن يتلف منها شيئاً. [143]

منع ذبح إناث المواشي :

أودت المشكلات البيئية بحياة كثير من الحيوانات، فأصدرت الحكومة في 2 شعبان 1241هـ/ 1825م قراراً بمنع ذبح إناث المواشي، ومنع ذبح الأغنام طوال شهور السنة فيما عدا رمضان، [144] ثم أردفته بقرار آخر في 13 ذو الحجة من العام ذاته بمنع ذبح العجول الصغيرة إناثاً وذكوراً، حفاظاً على النوع، ووزعت الأوامر على مأموري الأقاليم. [145] وتأكد الأمر في لائحة زراعة الفلاح عام 1830م بضرب من يذبح إناث البقر والجاموس والعجول مائة كرباج. وأصدر المجلس العالي قراراً بندب مشايخ الحارات لمعاونة البصاصين (المخبرين) في منع ذبح المواشي المهربة، ومعاقبة المتساهلين من المشايخ بالضرب مائة كرباج إن كان صحيحاً، تخفض إلى خمسين أو خمس وعشرين إن كان معتل الجسم. ويضاعف الضرب للبصاصين ثلاثة إضعاف. والذبائح التي تضبط يؤتى بها إلى الديوان الخديوي، وتستأثر الحكومة بنصف لحمها، والدّال عليها من البصاصين والمشايخ النصف الآخر. [146]

ولم تستثن من المنع سوى الحيوانات غير الصالحة للأشغال أو التكاثر، وحتى هذين النوعين منع ذبحه قبل تسمينه، منعاً لإهدار المال العام، ويعاقب من

لا يتبع هذه الأوامر من المديرين بالضرب أربعمائة نبوت، ويخصم من راتبه ستة أشهر،[147] أما الحيوانات المريضة التي لا يرجى شفاؤها فيحدد الطبيب البيطري مدى صلاحيتها للاستهلاك، وفي حالة عدم صلاحيتها يمنع ذبحها وتُعدم. [148]

وفي عام 1258هـ (1842م) تجدد بناء على اقتراح مدير القليوبية قرار منع ذبح إناث البقر والجاموس وصغارهما لمدة ثلاث سنوات، تعويضاً للتلف الذي حدث بسبب المرض، وأن تصرف مقررات الجيش من لحوم الأغنام والماعز، وأن يعاقب المخالفون، وينشر القرار في جميع الأقاليم.[149]

أما بالنسبة لمن يذبح إناث المواشي من الجزارين فيعاقب بالحبس ويسخر في الأشغال العامة لمدة يحددها الديوان، وتجاوزت الإدارة أحياناً في حالات هرب الفاعل، فألقت القبض على أقرب الناس إليه وعاقبته بالعقوبة المقررة، لكن محمد علي رفض هذه التجاوزات، ظهر ذلك في شكوى سيدة من برشوم الطين قليوبية، أخذت الإدارة زوجها (فرهاد أحمد) وأرسلته سخرة إلى مباني الإسكندرية، بدلاً من أهل زوجته الأخرى، وهم جزارون ذبحوا جاموسة أثناء الحظر، ولما اكتشف أمرهم هربوا؛ فأرسل الديوان الخديوي إلى مباني الإسكندرية يستقصي الحقيقة. [150]

وتخطى قرار منع ذبح الإناث إلى الذكور أحياناً، فعندما أوضح القائمون على الطب البيطري عدم وجود ثيران صالحة للتلقيح، بسبب الذبح واستخدام ما تبقى منها في أشغال منهكة، أصدر محمد علي أمراً إلى العموم بمنع ذبح الثيران واستخدام البقر بخدمات خفيفة دون إرهاق، وأن يجازى من يخالف ذلك. [151]

كما شمل قرار منع الذبح النعاج (إناث الغنم) فألقى رجال الإدارة القبض على اثني عشر فلاحاً بين رجال ونساء، يبيعون اثنتين وعشرين نعجة مع نتاجها بالأسواق، فلما عُرض الأمر على الباشا لم ير بأساً من بيع النعاج فيما بين الفلاحين، إنما المنع يكون لبيعها لتجار اللحوم والجزارين، لذا أمر بإطلاق سراحهم والتنبيه عليهم بعدم البيع للجزارين. [152]

خامساً: الأخطار التي هددت الثروة الحيوانية:

تعرضت الثروة الحيوانية في مصر في فترة الدراسة لتحديات خطيرة، إثر نفوق أعداد كبيرة من المواشي، في صورة وبائية. ولاشك أن هذه الظاهرة ليست خاصة بفترة الدراسة فحسب، بل هي ظاهرة عامة في تاريخ مصر، واختلفت التقديرات حول أسباب نفوق الماشية، لكن الإدارة أجملتها في قسمين: أسباب شخصية وأخرى مرضية، ورأت أن حل المشكلة يكمن في معاقبة المتسببين في نفوق المواشي، ومواجهة الكوارث المرضية بأمرين أولهما تعويض الأعداد النافقة بجلب المزيد من الحيوانات من الخارج، كما حدث عام 1831 عندما أودى المرض بأعداد كبيرة من المواشي في الوجهين البحري والقبلي، فاقترح الكتخدا جلب عشرة آلاف رأس من بقر كرفان [153] وتمثل الأمر الثاني في إدخال الطب البيطري إلى مصر على أسس علمية. وإن اتفق دوهاميل في الرأي مع الإدارة في ضرورة إدخال الطب البيطري، لكنه أضاف سبباً آخر لضعف المواشي في مصر وهزالها، تمثل في قلة ما يزرع من نباتات العلف، مع عدم توفر المراعي الطبيعة.[154]

وإذا أخذنا أمثلة على نفوق الحيوانات نجد أن عدد الحيوانات النافقة في جفلك كفر الشيخ في الخمسة عشر يوماً الأولى من جماد آخر 1263هـ(مايو 1847م) مائة وأحد عشر رأساً، منها ست وثمانين بقرة سناري [155] الأمر الذي أدى إلى انزعاج الإدارة، فأحالت المسألة للتحقيق. وقيل في أسباب النفوق؛ هزال المواشي وتغير الهواء والمأكل والمشرب. [156] ثم نفق في الجفلك ذاته ثلاثمائة وسبعة وثمانون رأساً فطلب ديوان الجفالك من مفتش الجورنالجية "سرعة التحقيق باستخراج كشوف بيان المواشي والمطابقة على حوافظ الحصر، والاستعانة بيوميات الأطباء وشهادة مفتش الحكماء"[157]

وعندما أبلغ طبيب عهدة ميت العز عن نفوق اثنتين وعشرين بقرة سناري، من أصل مائة وثمان وثمانين بقرة واردة من مصلحة المواشي السودانية بسبب الضعف والهزال؛ أحيل الأمر إلى مفتش الجورنالجية لاستدعاء مفتش الحكما وناظر العهدة للتحقيق وتحديد وقت الإبلاغ، فإذا لم يكن الطبيب قد أبلغ عن الهزال فور وصولهم، يكون نفوقهم بتقصير منه. [158] ومن مراجعة يومية بلاد الأرز غرباً (مطوبس) وجِد بها اثنتان وخمسون بقرة مريضة، شفي منها خمسة وعشرون ونفق سبعة وعشرون، منهم أربعة وعشرون فارقوا الحياة بأمراض طبيعية وثلاثة (ثور وجاموستين) بأسباب شخصية، فتحصل ثمن الثور وجاموسة، وتم إحضار جاموسة بدلاً من الأخرى. [159] والمحصلة هي أن أكثر الحيوانات النافقة في مصر من الأبقار الواردة من السودان، لِما يصيبها من ضعف وهزال بعد أن تقطع المسافة بين سنار والقاهرة سيراً على الأقدام، ويرتبط أكثر حالات النفوق بشمال الدلتا، لظروف بيئية ومناخية.

وبذلت الإدارة ما في وسعها لتهيئة الأجواء المناسبة للحيوانات ووقايتها من الأمراض، فعندما لاحظت الإدارة كثرة النافق من الأبقار السناري في مناطق الأحراش؛ تم التنبيه على جميع المسئولين بداية من الخولي وحتى المدير بضرورة عزل إناث البقر السناري ومنعه من العمل حفاظاً على النتاج، واستخدام ذكورها في العمل، بعد تعليمه بالحسنى، ومنع رعيها في مناطق الأحراش والمياه الراكدة، ويمنع الأولاد الصغار من رعايتها. [160] وعندما أثبتت التحقيقات أن موت عدد من الجاموس الصعيدي وصغارها في جفالك الشرقية ومديرية الوادي بمرض الخناق والكبد ناتجاً عن ارتفاع الحرارة والرطوبة والرعي في حشائش رديئة ومياه أرز راكدة أوصى ديوان الجفالك بعدم تربية الجاموس الصعيدي في شمال الدلتا. [161]

وشرحت لائحة تنظيم صحة المواشي أوقات تشغيل كل نوع منها وراحتها، وحددت نوبة تشغيل المواشي في السواقي والنوارج بساعة ونصف، [162] وحذرت من تشغيل

الجاموس وقت الظهيرة، لتأثره الشديد بالشمس، أما الإبل فيتم تشغيلها وقت الحصاد ليلاً مع ظهور القمر، وتستريح وقت الظهر. [163] وصدر قرار من ديوان الجفالك يوصي بغرس الأشجار بمحلات تشغيل المواشي عند السواقي وغيرها.[164]

ومع اقتراب فصل الخريف حيث يكثر الضباب والندا والرطوبة، وما ينتج عنها من أمراض الحمى والتيفوس والاستسقاء والأمراض الجلدية، يتم توزيع قرار من ديوان الجفالك يذكّر العاملين في خدمة المواشي بهذه التقلبات ويوصيهم بإعطاء كل حيوان ما يلزمه من عليق وبرسيم وملح طعام، ومسح جلود المواشي مرتين يومياً، لفتح المسام وتنشيطها، ومنع الحيوانات من الشرب من مياه النيل وقت الفيضان، ويفضل أن تشرب من مياه العيون أو من سقايات بعد ترويقها، ويراعى عدم خوض الحيوانات في مياه الترع حفاظاً على صحتها. [165]ومنعاً لتفشي الأوبئة تصدت الإدارة لتعديل السلوكيات غير السوية، وفي مقدمتها التصرف مع جثث الحيوانات، حيث اعتاد الفلاح على طرحها في الطرق والمجاري المائية، بما يؤدي إلى تفشي الأوبئة، فأمرت الإدارة بدفن جثث الحيوانات النافقة بعد تشريحها، لمعرفة سبب موتها. فرفض مفتش حكما جفالك نبروه بيع حصانين بمائة قرش مصابين بمرض معدٍ، وأمر بذبحهما وحرقهما وتطهير أماكن الحرق، واستصوب ديوان الجفالك هذا التصرف وأثنى عليه. [166] ووضعت الإدارة نظاماً صارماً لمعاقبة المقصرين من العاملين في خدمة المواشي بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعد الهدف الحقيقي للعقوبات التي وضعتها الإدارة، ثم نظمتها لائحة صحة المواشي وقاية للحيوانات من الإهمال، فكان الضرب عقاب التقصير في خدمة المواشي، والحبس والخصم عقاب الإهمال الذي يؤدي إلى موت المواشي، ويشهد تنفيذ أحكام الضرب زملاء المهنة للعظة والاعتبار، وتعرض القرارات العقابية على المعية والحقانية، فعندما سجل مفتش حكما كفر الشيخ

محذورات تقصيرية في حق المواشي رأي مدير المنطقة ضرب كل فرد من خدم المواشي المقصرين خمسين نبوتاً، وضرب الميرباخور مائة كرباج. وبعد عرض القضية على المعية والحقانية وعمد الحكما تم تأييد القرار.[167]

الخاتمة:

هكذا شكلت الثروة الحيوانية في مصر في فترة الدراسة أحد أضلاع مربع الإنتاج، فقدمت الطاقة الحركية اللازمة لعمليات الحرث والري ونقل المحاصيل ودرسها، وتشغيل الطواحين والمعامل والمصانع وجر المدافع ونقل الأحجار إلى جانب توفير المأكل والمشرب من اللحوم والألبان، ومع عدم استقرار ملكية الأرض الزراعية في فترة الدراسة، لم يكن أمام كبار الفلاحين سوى استثمار أموالهم في الثروة الحيوانية، واتبع محمد علي سياسة إدارية وزراعية وبيطرية أدت إلى تنمية الثروة الحيوانية بشكل كبير، وغدت الجفالك والعهد حقلاً خصباً للاستثمار في الإنتاج الحيواني، بما أذن بنقلة نوعية في الاقتصاد المصري.

أما بالنسبة للفلاح المصري البسيط فكانت المواشي حصنه الذي يحتمي به وأسرته من نكبات الدهر، وما أكثرها آنذاك؛ فكانت المواشي رفيقه وسنده في خدمة الأرض وإخراج المحصول، وإذا استولت الحكومة على محصوله لا يبقى للفلاح سوى ماشيته يشرب من لبنها ويأكل من منتجاته ولاسيما الجبن المخزون، إلى جانب خضروات الأرض، التي تنبت بجانب محاصيلها، أما إذا أخذته الإدارة للتجنيد أو الأعمال الخدمية فلا يبقى لأسرته من بعده سوى ماشيته.

وقد أثبتت الدراسة بما لا يدع مجالاً للشك أن جلب الحيوانات كان من بين مكاسب محمد علي من ضم السودان، إن لم تكن من بين أهدافه، فإذا كان قد فشل في الحصول على الذهب كما فشلت تجربة تجنيد السودانيين فقد نجح في

جلب المواشي وسد العجز إلى حد كبير وبخاصة في اللحوم، وبقي عدم التحمل قاسماً مشتركاً بين الجند والمواشي القادمة من السودان.

الحـاشيــة:

(1) ليس معنى ذلك إلغاء الأوقاف على أعمال البر والمساجد بصفة نهائية، لكن تم تقليص حجمها وترشيدها وتوجيهها، فمحمد علي نفسه أوقف عدة أوقاف منها ريع عشرة قراريط من مساحة الباجور منوفية (أي ما يقرب من نصف مساحة الباجور)على الأسبلة والمدارس على روح ابنه طوسون باشا. دفتر 14 معية تركي، وثيقة 310 من المعية إلى أحمد بك نجل القبوكتخدا، 6 رمضان 1239 (1824م)

(2) رءوف عباس، استقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية، في **الأرض والفلاح عبر العصور**، (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1979) ص ص 278– 281

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأرض والفلاح في عصر محمد علي، في **الأرض والفلاح عبر العصور**، (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1979) ص 261

(4) خالد فهمي، **كل رجال الباشا**، ت: شريف يونس (دار الشروق، القاهرة، 2001) ص 18

(5) وصل عدد المجندين المصريين في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى 130 ألف مجند، من إجمالي سكان مصر البالغ خمسة ملايين، أي شكل الجيش نسبة 2.6% من عدد السكان، وهي نسبة مرتفعة للغاية، راجع: خالد فهمي، مرجع سابق، ص 186

(6) تقرير بورنج في: محمد فؤاد شكري وآخرون، **بناء دولة مصر محمد علي** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1948) ص ص 394، 395

(7) تقرير كامبل في: محمد فؤاد شكري وآخرون، **بناء دولة مصر محمد علي** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1948) ص 768

(8) رءوف عباس، مرجع سابق، ص 280

(9) دفتر 735 تركي، وثيقة 608 من الديوان الخديوي إلى الكتخدا، 5 جماد أول 1243هـ

(10) دفتر 735 تركي، وثيقة 561 من الديوان الخديوي إلى ناظر المباني، 24 ربيع آخر 1243هـ (1827م)

(11) دفتر 8 معية سنية تركي، وثيقة 343 أمر كريم إلى كاشف الغربية، 22 ربيع آخر 1237هـ (1822م)

(12) دفتر 735 تركي، وثيقة 512 من الديوان الخديوي إلى مأمور القليوبية، 7 ربيع آخر 1243هـ (1827م)

(13) دفتر 735 تركي، وثيقة 479 من الديوان الخديوي إلى مأمور مليج وابيار، 24 ربيع آخر 1243هـ (1827م)

(14) دفتر 735 تركي، وثيقة 475 من الديوان الخديوي إلى مأمور الشرقية، 14 ربيع آخر 1243هـ (1827م

(15) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأرض والفلاح في عصر محمد علي، في **الأرض والفلاح عبر العصور**، ص273

(16) كلوت بك، **لمحة عامة إلى مصر**، ت: محمد مسعود (مطبعة أبي الهول، د.ت) جـ 2، ص 303

(17) مجلة الطليعة، العدد الأول، يناير 1965، ملف وثائقي عن الأرض والفلاح في مصر، ص ص 147، 148

(18) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، س 7/ 33/ 1 أمر صادر إلى حسين أغا مدير نصف قبلي، 7 محرم 1249هـ (1833م)

(19) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، س 7/ 33/ 1، ص ص 12– 15

(20) قنصل بريطانيا في مصر في تقريره، 6 يوليو 1840

(21) تصل مساحة الأرض الزراعية في مصر وفقاً لتقديرات كلوت بك عام 1833 حوالي 3.856.226 فدان إضافة إلى 3.159.774 فدان قابلة للزراعة. أمين سامي، **تقويم النيل، وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة الهامة وشؤون مصر الخاصة** عن المدة 622– 1915 (المطابع الأميرية، القاهرة، 1916) ص 129

(22) تقرير كامبل في: فؤاد شكري وآخرون، **بناء دولة مصر محمد علي** (دار الفكر العربي، القاهرة، 1948) ص 768

(23) ديوان خديوي عربي، سجل 504 صادر دواوين، شرح 91 إلى ديوان الجفالك والعهد، 11 القعدة 1260هـ (1844م)

(24) كلوت بك، مصدر سابق، جـ1، ص ص 323– 325

(25) كلوت بك، مصدر سابق، جـ1، ص 326

(26) محفظة رقم 1، مجلس بلاط الملك، صورة من تقرير أرسله مسيو Acerbi نائب قنصل فرنسا في مصر إلى Metternich مدير العلاقات الخارجية لملك فرنسا، بدون تاريخ

(27)دفتر 279 ديوان خديوي تركي، وثيقة 114، الديوان الخديوي إلى الخواجة بوغوص، 24 رمضان 1241هـ (1826م)

(28) دفتر 25 أوامر، وثيقة 342، أمر كريم إلى مدير الأقاليم الوسطى، 26 محرم 1250هـ (1834م)

ودفتر 59 معية تركي، وثيقة 173 من الجناب العالي إلى بغوص بك، 18 جماد آخر 1250هـ (1834م)

(29) دفتر 24 معية تركي، وثيقة 430، من الجناب العالي إلى محمد الششتري ببومباي، 18 القعدة 1241هـ (1826م)

(30) كلوت بك، مصدر سابق، جـ2، ص 683

(31) كانت الإدارة حريصة على تحسين النسل فكلما جاءها حصان قوي طلبت من مدير مدرسة الطب البيطري فحصة فإن كان صالحاً للتناسل استخدمته في هذا الغرض. دفتر 280 شورى المعاونة تركي، وثيقة 593، من المعاونة إلى الباشا الكتخدا، 16 جماد ثان 1255هـ (1839م)

(32) كلوت بك، مصدر سابق، جـ1، ص 319

(33)محفظة 4 ملكية تركي، وثيقة 384، من الجناب العالي إلى مختار بك، 16 جماد أول 1252هـ (1836م)

(34) دفتر 282 معية تركي، وثيقة 1344، من مجلس شورى المعاونة إلى عباس باشا، 13 القعدة 1256هـ (1840م)

(35) لم يبدأ تشكيل الخيالة في الجيش المصري إلا عقب حرب المورة، بعد أن رأى إبراهيم باشا الخيالة الفرنسية فأدرك أهمية عملها في تشكيلات جماعية، فشكل أورطاً عديدة من الفرسان الصيادة والمدرعة والرماحة وغيرها، وأُنشئت مدرسة الخيالة في الجيزة على النمط الفرنسي، راجع: كلوت بك، مصدر سابق، جـ2، ص 324

(36) تقرير دوهاميل في: شكري وآخرون، مصدر سابق، ص ص 314، 315

(37) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع إدارة وإجراءات س7/ 33/ 1 ترجمة قرار المجلس في ربيع آخر 1269هـ (1853م)

(38) دفتر 213 عابدين تركي، وثيقة 263 من المعية إلى إبراهيم باشا، 13 رجب 1252هـ (1836م)

(39) كلوت بك، مصدر سابق، جـ2، ص ص 683، 684

(40) كلوت بك، مصدر سابق، جـ1، ص 322، جـ2، ص 687

(41) دفتر 797 ديوان خديوي تركي، وثيقة 194، من المجلس العالي إلى ديوان خديوي، 11 رمضان 1249هـ (1834م)

(42) دفتر 769 ديوان خديوي تركي، وثيقة 209، من مجلس ملكية إلى ديوان خديوي، 29 ربيع آخر 1250هـ (1835م)

(43) تقرير دوهاميل في: شكري وآخرون، مصدر سابق، ص ص 314، 315

(44) كلوت بك، مصدر سابق، جـ1، ص 319، جـ2، ص 688

(45) دفتر 734 معية تركي، وثيقة 39، من الجناب العالي إلى جهات متعددة، 7 رجب 1242هـ (1827م)

(46) تقرير بورنج في: شكري وآخرون، مصدر سابق، ص 395

(47) تقرير دوهاميل في: شكري وآخرون، مصدر سابق، ص ص 307، 308

(48) دفتر 743 ديوان خديوي تركي، وثيقة 187، الجناب العالي إلى جهات عدة، 14شعبان 1243هـ (1828م)

(49) دفتر 82 معية تركي، وثيقة 12، من الجناب العالي إلى مجلس رشيد، 16 ربيع آخر 1252هـ (1837م)

(50) دفتر 70 معية تركي، وثيقة 454، أمر من الجناب العالي إلى مدير البحيرة، 3 صفر 1252هـ (1837م)

(51) دفتر 813 ديوان خديوي تركي، وثيقة 270، من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، 8 صفر 1252هـ (1837م)

(52) المصدر نفسه، وثيقة 260 من مجلس الملكية إلى مأمور الديوان الخديوي، 8 صفر 1252هـ (1837م)

(53) دفتر 45 معية عربي، وثيقة 57 من المعية إلى مديرية عموم قبلي، 9 شعبان 1266هـ (1850م)

(54) دفتر 737 تركي، وثيقة 391 من الديوان الخديوي إلى مأمور مليج، 2 رجب 1243هـ (1828م)

(55) دفتر 288 شورى المعاونة تركي، وثيقة 28، أمر عال إلى علي بك، أول صفر 1259هـ (1843م)

(56) دفتر 24 معية تركي، وثيقة 42، من الجناب العالي إلى مدير القليوبية، 22 شعبان 1241هـ (1826م)

(57) دفتر 278 شورى المعاونة، وثيقة 2188مكاتبة إلى الكتخدا باشا، 17 ذو الحجة 1254هـ (1839م)

(58) عن أعداد الحيوانات العاملة في البريد وكيفية استخدامها راجع: عبد اللطيف الصباغ، تنظيم البريد في الشام إبان الحكم المصري (1831– 1840)، المجلة التاريخية المصرية (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) مج 40، 1997– 1999م

(59) كلوت بك، مصدر سابق، جـ2، ص ص 683، 684

(60) دفتر 282 شورى المعاونة، وثيقة 1522 من شورى المعاونة بالإسكندرية إلى الباشا الكتخدا، 21 ذو الحجة 1256هـ (1841م)

(61) كلوت بك، مصدر سابق، جـ1، ص 323

(62) دفتر 792 ديوان خديوي تركي، وثيقة 111 من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، 14 ذو القعدة 1248هـ (1833م)

(63) تقرير دوهاميل في: شكري وآخرون، مصدر سابق، ص 316

(64) بلغت عوائد الحكومة من الذبيح عام 1833 (250.000 فرنك) كلوت بك، مصدر سابق، ص 308

(65) علي مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مصورة عن ط3، 1994) جـ1، ص ص 185، 256، 257

(66) دفتر 24 معية تركي، وثيقة 29، من الجناب العالي إلى مدير البهنساوية قبلي، 20 شعبان 1241هـ (1826م)

(67) علي مبارك، مصدر سابق، ص 243

(68) دفتر 288 شورى المعاونة تركي، وثيقة 28، أمر عال إلى علي بك، أول صفر 1259هـ (1843م)

(69) دفتر 282 معية تركي، وثيقة 1238، من شورى المعاونة إلى عباس باشا، 22 شوال 1256هـ (1840م)

(70) إيمان عبد المنعم، **العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر**، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 97 (الهيئة المصرية العمة للكتاب، 1997) ص ص 184– 187

(71) كلوت بك، مصدر سابق، جـ1، ص 323

(72) دفتر 278، وثيقة 1494، إرادة إلى الكتخدا باشا، 11 رجب 1254هـ (1839م)

(73) دفتر 797 ديوان خديوي تركي، وثيقة 194، مجلس ملكية إلى مأمور ديوان خديوي، 11 رمضان 1249هـ (1834م)

(74) دفتر 11 أوامر، وثيقة 107، أمر كريم إلى مأمور ديوان خديوي، 10 ربيع آخر 1252هـ (1836م)

(75) القرش يساوي أربعون بارة

(76) دفتر 763معية تركي، وثيقة 278، ديوان خديوي إلى مأمور المنصورة، 5 ذو الحجة 1245هـ (1830م)

(77) ديوان خديوي عربي، سجل 9 صادر، شرح 365 إلى ناظر المواشي، 12 ربيع آخر 1262هـ (1846م)

(78) دفتر 62 معية تركي، وثيقة 169، من الجناب العالي إلى ناظر الخيول، 11جماد أول 1250هـ (1834م)

(79) دفتر 798ديوان خديوي تركي، وثيقة 267، من شورى الجهادية إلى ديوانها، 8 ذو القعدة 1251هـ (1835م)

(80) دفتر 286 شورى المعاونة، وثيقة 1340 من شورى المعاونة إلى الخزندار، 4 ربيع آخر 1258هـ (1842م)

(81)دفتر 286 شورى المعاونة ، وثيقة 214 أمر كريم إلى خليل بك محافظ دمياط، 11 جماد آخر 1250هـ (1834م)

(82) دفتر بدون نمرة (أوامر) وثيقة 38 أمر كريم إلى مدير الشرقية، 12 ربيع آخر 1250هـ (1834م)

(83) شمل الاحتكار –على سبيل الحصر– القطن والأفيون والسكر والنيلة والصمغ والأرز. أما باقي الحبوب فلم يتضمنها الاحتكار. راجع: كلوت بك، مصدر سابق، جـ2، ص 294

(84) ظهر نظام الجفالك على أنقاض أراضي الأوسية التي توفى عنها أصحابها من الملتزمين، وكانت قد أعطيت لهم مدى حياتهم، تعويضاً عن إلغاء نظام الالتزام، ثم انتقلت إلى الباشا وأسرته ملكاً خاصاً، وأضيفت إليها الأراضي غير المزروعة القابلة للزراعة في الزمام، وبلغ إجمالي أرض الجفالك في آخر عصر محمد علي 338.896 فداناً أغلبها في الوجه البحري. كما ابتكر محمد علي نظام العُهد كأحد الأنظمة القانونية لضمان حقوق الحكومة لدى الأهالي، وبمقتضاه يتعهد أحد الأثرياء بدفع المتأخرات عن إحدى القرى، أو مجموعة منها، ثم يجمعها من الأهالي، ولا يجبى من الأهالي أكثر من الضريبة المقررة، وفي المقابل يحصل المتعهد على قطعة أرض يستغلها لحسابه. راجع: عصام عيسوي، دراسة في وثائق سجلات ديوان الجفالك و العهد السنية في مصر في عصر محمد علي، **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**، السنة 18، العدد الأول، يناير 1998، ص ص 113– 118

(85) عصام عيسوي، مرجع سابق، ص 114

(86) جابرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة** 1800– 1950، ت عطيات جاد، سلسلة الألف كتاب الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988) ص 18

(87) ديوان الجفالك، سجل 5652، الجفالك التي صارت أواسي باسم عائلة ولي النعم، 24 ربيع آخر 1259هـ (1843م)

(88) لم يكن الجفلك يشمل القرية بكاملها، فكانت كثير من القرى تتضمن أراضي للفلاحين ومنازل، ديوان الجفالك، سجل 5652، الجفالك التي صارت أواسي باسم عائلة ولي النعم، 24 ربيع آخر 1259 هـ (1843م)

(89) ديوان الجفالك، سجل 5650، الجفالك التي صارت أواسي باسم عائلة ولي النعم، 24 ربيع آخر 1255هـ (1843م)

(90) جبرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة** 1800– 1950، ت: عطيات جاد، سلسلة الألف كتاب الثاني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988)، ص 16

(91) الجورنالجي هو كاتب التقارير الدورية التي ترفع للإدارة أو الديوان، ويضم الجفلك أو العهدة عدد من الكتبة لهم مفتش، لذا كثر هذا المصطلح في وثائق تلك الفترة.

(92) ديوان الجفالك، سجل رقم 5667 ج/ 4/ 6/ 1/ ب/ 4 دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، وثيقة 39 صورة خطاب محرر إلى الجمعية الحقانية، 4 محرم 1264هـ (1848م)

(93) ديوان الجفالك، سجل رقم 5667 ج/ 4/ 6/ 1/ ب/ 4 دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات ، وثيقة 34، صورة جواب محرر إلى الحقانية، 13 صفر 1262هـ (1846م)

(94) ديوان الجفالك، سجل رقم 5667 ج/ 4/ 6/ 1/ ب/ 4 دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات ، وثيقة 72، مكاتبة في 28 جماد أول 1263هـ (1847م)

(95) دفتر 21 أوامر، وثيقة 1، أمر كريم أحمد أفندي حرش مفتش حكما السنبلاوين، 4 ذو القعدة 1263هـ (1847م)

(96) ديوان مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، س 7/ 33/ 1 ترجمة أمر لمدير الشرقية، 11 رجب 1260، وقرار صادر في عام 1264هـ (1848م) ص ص 87، 88

(97) دفتر 286 شورى المعاونة، وثيقة 798 من الجناب العالي إلى عباس باشا، 2 ذو الحجة 1258هـ (1842م)

(98) المصدر نفسه، وثيقة 67، خطاب إلى متعهد نوا ، 29 رجب 1263هـ (1847م)

(99) ديوان خديوي عربي، سجل 509 صادر دواوين، جواب رقم 249 إلى الجفالك، 19 صفر 1262هـ (1846م)

(100) دفتر 777 ديوان خديوي تركي، وثيقة 103، أمر من الديوان الخديوي، 28 ذو القعدة 1248هـ (1833م)

(101) ديوان الجفالك، سجل رقم 5667 ج/ 4/ 6/ 1/ ب/ 4 دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، وثيقة 39، إفادة في 11 رمضان 1263هـ (1847م)

(102) دفتر 70 معية تركي، وثيقة 512، أمر من الجناب العالي إلى مدير الجيزة ، 24 صفر 1252هـ (1836م)

(103) ديوان الجفالك، سجل 5604 وارد العهد، شرح 359 إلى عهدة ميت العز والصوالح، 21 رجب 1262هـ (1846م)

(104) على سبيل المثال شكل مدير الغربية لجنة من وكيله وطبيب بيطري واثنين من العمد لانتقاء مواشي لجفلك قسم ثاني نبروه. دفتر 8 معية سنية عربي، وثيقة 7 من الكتخدا باشا إلى على بك البدراوي، 11 ربيع آخر، 1264 هـ (1847م)

(105) دفتر بلا نمرة (أوامر) وثيقة 119 أمر كريم إلى مدير نصف الأقاليم الوسطى، 27 شوال 1250هـ (1835م)

(106) دفتر بلا نمرة (أوامر) وثيقة 517، فرمان عام إلى جميع مديري ونظار الوجهين، 8 رجب 1250هـ (1835م)

(107) عماد هلال، الجريمة في مصر في القرن التاسع عشر(رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بنها،2004) ص ص 274، 275

(108) ديوان الجفالك، سجل 5667ج/1/6/4/ب/4 دفتر مضبطة قيودات القضايا، إفادة في 4 رمضان 1263هـ (1846م)

(109) الوقائع المصرية، عدد 130، 6 شوال 1264 هـ (1847م)

(110) دفتر 288 شورى المعاونة، وثيقة 131 أمر عال إلى زكي أفندي، 12 محرم 1259هـ (1843م)

(111) دفتر 24 معية تركي، وثيقة 220، من الجناب العالي إلى مأمور الجيزة، 26 رمضان 1241هـ (1826م)

(112) ديوان الجفالك (عربي) سجل 5604 وارد العهد، شرح إلى عهدة نوى رقم 684، 27 رجب 1262هـ (1845م)

(113) تبلغ الكيسة 500 قرش، أي أن المبلغ الإجمالي يعادل 250 ألف قرش (2500جنيه)

(114) دفتر بلا نمرة (أوامر) وثيقة 275 أمر كريم إلى حكمدار الغربية، 2رجب 1250هـ (1835م)

(115) محفظة رقم 2 معية سنية عرضحالات وثائق، وثيقة 12 من محمد علي إلى علي بك مساعد أول الديوان الملكي بمصر، 8 رمضان 1260هـ (1843م)

(116) دفتر 784 ديوان خديوي، وثيقة 78، من المجلس العالي إلى ديوان الخديوي، عام 1247هـ (1832م)

(117) دفتر 8 معية سنية عربي، أمر عام من الكتخدا باشا إلى نظّار محطات المواشي من السودان إلى الجيزة، 14 ربيع أول 1264هـ (1847م)

(118) دفتر 284 شورى المعاونة، وثيقة 64، شورى المعاونة إلى الكتخدا، 24 جماد آخر 1257هـ (1841م)

(119) دفتر 39 معية سنية عربي، وثيقة 340 من عبد الله باشا إلى ديوان عموم المالية، 8 ذو الحجة 1265هـ (1848م)

(120) دفتر 284 شورى المعاونة، وثيقة 944، من شورى المعاونة (إيرادات) إلى عباس باشا، 7 شوال 1257هـ (1841م)

(121) دفتر 87 معية تركي، وثيقة 351، من الجناب العالي إلى مختار بك، 12 ربيع أول 1252 هـ (1836م)

(122) ديوان الجفالك، سجل 5668ج/ 1/2/6/4 دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في 4 شعبان 1263هـ (1846م)

(123) دفتر 284 شورى المعاونة، وثيقة 455، من شورى المعاونة إلى علي بك، 11جماد أول 1257هـ (1841م)

(124) دفتر 215 عابدين تركي، وثيقة 194، من الجناب العالي إلى إبراهيم باشا، 13 ربيع آخر 1260هـ (1843م)

(125) دفتر 70 معية سنية تركي، وثيقة 452 أمر من الجناب العالي إلى مدير البحيرة، 22 صفر 1252هـ (1837م)

(126) دفتر 70 معية سنية تركي، وثيقة 404 أمر من الجناب العالي إلى ناظر الأغنام، 19 محرم 1252هـ (1837م)

(127) منها على سبيل المثال أمر باستخراج تقسيط (سند) عن الأرض المعمورة والبعادية المنعم بها على أحمد باشا وكيل الجهادية من لدن الباشا السرعسكر في جهة محلة أنجاق بالدقهلية وتسليمه له، دفتر 287 شورى المعاونة تركي، وثيقة 1049 من الجناب العالي إلى عباس باشا، 2 جماد آخر 1254 هـ (1839م)

(128) دفتر 289 شورى المعاونة، وثيقة 2125 قلم الملكية إلى ناظر المواشي، 8 ربيع أول 1259هـ (1843م)

(129) دفتر 23 أوامر، وثيقة 1156 من قسطندي ماتسو إلى المعية، 28 ذو القعدة 1270هـ (1854م)

(130) لم يرد بالوثيقة تفصيل للأسماء أكثر من ذلك، لكن الألقاب تدل على أنهما من الخاصة.

(131) دفتر 288 شورى المعاونة تركي، وثيقة 188، أمر عالي إلى زكي أفندي، 8 جماد أول 1259هـ (1843م)

(132) دفتر 280 شورى المعاونة تركي، وثيقة 593، من المعاونة إلى الكتخدا، 16 جماد أول 1255هـ (1839م)

(133) دفتر 79 معية تركي، وثيقة 70 من المعية إلى مصلحة المواشي، 15 جماد آخر 1252هـ (1836م)

(134) دفتر 17 معية تركي، وثيقة 416، من الجناب العالي إلى نظار الأقاليم وكُشافها، 22 القعدة 1239هـ (1824م)

(135) دفتر 85 معية تركي، وثيقة 174، أمر من الجناب العالي إلى مدير طنطا، 22 ذو الحجة 1252هـ (1836م)

(136) الكيس نقد به خمسمائة قرش

(137) دفتر 7 معية تركي، وثيقة 489، أمر من الجناب العالي إلى مدير ثلث الغربية، د. ت

(138) دفتر 8 أوامر، وثيقة 73و74 أمر كريم إلى كل من مدير الدقهلية ومدير طنطا غربية، 22 ربيع آخر 1252هـ (1836م)

(139) دفتر 21 معية تركي، وثيقة 250، من المعية إلى الشيخ إسماعيل ناظر الغلال، 19 محرم 1240هـ (1824م)

(140) المصدر نفسه، وثيقة 144 أمر كريم إلى مأمور الديوان الخديوي، 24 جماد أول 1252 هـ (1836م)

(141) دفتر 14، وثيقة بدون رقم ص 24، من يعقوب بك إلى مديرية البحيرة، 13جماد آخر 1262هـ (1845م)، وخطاب بالمعنى ذاته إلى جفالك نبروه، في التاريخ ذاته

(142) دفتر 25 معية تركي، وثيقة 534، الجناب العالي إلى مأموري البحيرة وكفر الشيخ، 7 رجب 1242هـ (1826م)

(143) دفتر 70 معية تركي، وثيقة 452، أمر من الجناب العالي إلى مدير البحيرة، 2 صفر 1252هـ (1836م)

(144) دفتر 20 معية تركي، وثيقة 133 من المعية منشور عام إلى الجيش، 2 شعبان 1241هـ (1825م)

(145) دفتر 25 معية تركي، وثيقة 18 من الجناب العالي إلى كتخدا بك، 3 ذو الحجة 1241هـ (1825م)

(146) دفتر 743 معية تركي، وثيقة 7 من الديوان الخديوي إلى حبيب أفندي، 16 ربيع آخر 1241هـ (1825م)

(147) دفتر 282 شورى المعاونة، وثيقة 1088، قلم الإيرادات إلى عباس باشا، 16 رمضان 1252هـ (1836م)

(148) دفتر 61 معية تركي، وثيقة 344، الجناب العالي إلى وكيل ناظر ديوان الجهادية، 27صفر 1252هـ (1836م)

(149) دفتر 286 شورى المعاونة، وثيقة 1089 الجناب العالي إلى زكي أفندي، 17 رمضان 1258هـ (1842م)

(150) دفتر 735 خديوي تركي، وثيقة 565، من ديوان خديوي إلى ناظر مباني إسكندرية، 24 ربيع آخر 1243هـ (1827م)

(151) دفتر 280 شورى المعاونة، وثيقة 1452 من الجناب العالي إلى زكي أفندي، 24 محرم 1255هـ (1839م)

(152) دفتر 731 ديوان خديوي تركي، وثيقة 154 من الديوان الخديوي إلى الدفتردار، 24 رجب1242هـ (1826م)

(153) دفتر 784 ديوان خديوي، وثيقة 78، من المجلس العالي إلى ديوان الخديوي، عام 1247هـ (1831م)

(154) تقرير دو هاميل في شكري وآخرون، مصدر سابق، ص 314

(155) نسبة إلى إقليم سنار في السودان

(156) ديوان الجفالك، دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في نهاية شعبان 1263هـ (1846م)

(157) المصدر نفسه، إفادة في 24 شعبان 1263هـ (1846م)

(158) المصدر نفسه، إفادة في 20 شعبان 1263هـ (1846م)

(159) ديوان الجفالك، سجل رقم 5667 ج/ 4/ 6/ 1/ ب/ 4 دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، إفادة في 25 رمضان 1263هـ (1846م)

(160) ديوان الجفالك، سجل 5668ج/ 1/2/6/4 دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في 11 شعبان 1263هـ (1846م)

(161) ديوان الجفالك، سجل 5667ج/ 1/6/4/ب/4 دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، إفادة في 4 رمضان 1263هـ (1846م)

(162) وهي مسألة تقديرية نظراً لعدم انتشار الساعات في الريف المصري آنذاك

(163) ديوان الجفالك، سجل 5668ج/ 1/2/6/4 دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في 18 رجب 1263هـ (1846م)

(164) ديوان الجفالك، سجل 5668ج/ 1/2/6/4 دفتر قيد القرارات الطبية، في 2 شوال 1263هـ (1846م)

(165) ديوان الجفالك، سجل 5667ج/ 1/6/4/ب/4 دفتر مضبطة قيودات القضايا الواردة بورشة الجورنالات، صورة قرار طبي في 22 رمضان 1263هـ (1846م)

(166) ديوان الجفالك، سجل 5668ج/ 1/2/6/4 دفتر قيد القرارات الطبية بالمعية، إفادة في 19 شوال 1263هـ (1846م)

(167) ديوان الجفالك، سجل 5667ج/1/6/4/ب/4 دفتر مضبطة قيودات القضايا، وثيقة 84، 21 رجب1263هـ (1846م)